مهام الوزير الإدارية ومسؤولياته في الدولة العباسية للمدة ٢٤٧- ٣٣٤هـ/ ٨٦١- ٩٤٥م

أ. م. سوسن بهجت يونس
جامعة بغداد/ كلية اللغات

(مُلَخَّصُ البَحث)

إنَّ تاريخ الوزارة كما أشرنا إليه سابقاً يوضح لنا كيف كان للوزراء في أحيان كثيرة سطوة على الخلفاء وسيطرة على مقاليد الأمور في الدولة العباسية، فضلاً عن ذلك يتضح أن كثرة عدد الوزراء كان يؤثر سلباً في استقرار الأمور في أرجاء الخلافة.

كما يستنبط من النصوص أن منصب الوزارة كان يباع ويشترى وتبذل فيه الأموال وتتدخل فيه الشفاعات والوساطات من دون النظر في بعض الأحيان إلى الكفاية والقدرة على تدبير الأمور. كذلك نستطيع القول بانه في بعض الأحيان كان الأمراء يجمدون الوزارة ووظيفة الوزير، من ذلك ما فعله ابن رائق الذي قلده الخليفة الراضي امارة الجيش والخراج والاشراف على الدواوين، بل أمر أن يخطب له على جميع المنابر ويقول ابن الأثير: إنَّه منذ ذلك الوقت ٣٢٤هـ/ ٩٤٥م بطلت الدواوين فلم يكن الوزير ينظر في شيء، وإنما كان ابن رائق وكاتبه ينظران في جميع الأمور .

وفي عام ٣٣٤هـ- ٩٤٦م تنتهي الوزارة وتبطل رسمياً ويقوم الكتاب مقامها، وذلك بعد أن دخل البويهيون بغداد، وسيطروا على زمام الأمور.

الكلمات المفتاحية: المهام، المسؤولية، الوزير الإداري، الدولة العباسية

المقدمة:

شكلت حادثة مقتل المتوكل سنة (٢٤٧هـ- ٨٦١م) على أيدي قواده الأتراك الذين اصطحبهم بداية الانحطاط وانقسام الدولة العباسية كما يعتقد ابن خلدون منعطفاً تاريخياً، فضعفت الدولة بعد أن تغلب على الخليفة فيها الأولياء والقرابة والمصطنعون وحدثت الفتن ببغداد، لذا عمدنا إلى اختيار موضوع بحثنا الموسوم بـ(مهام الوزير الادارية ومسؤولياته في الدولة العباسية للمدة ٢٤٧- ٣٣٤هـ- ٨٦١- ٩٤٥م)، لأنه سيؤدي بدوره إلى معرفة دور بقية المؤسسات الادارية الأخرى في الدولة العربية الإسلامية وما دور العناصر غير العربية في الجيش ومع الخليفة وهل هناك دور للوزير فعال فيه أم أنه محكوم بمشيئة القائد التركي وغيره والذي

يتحكم بطريقة قتله أيضاً فضلاً عن استبداده بالسلطة. وقد تم تقسيم البحث على مبحثين درسنا في المبحث الأول تعريف الوزارة لفظاً واصطلاحاً وسبل تطوره في الدولة العربية الإسلامية.

أما المبحث الثاني فقد درست علاقة الوزير بكل من الخلفاء والجيش وقيامه العمال وعزلهم، وقد ألحقنا بالبحث قائمة بأسماء الوزراء الذين حكموا في هذه المدة ومددهم أما الخاتمة فقد احتوت على جميع النقاط التي تم استنتاجها من خلال البحث وقد زود البحث بقائمة المصادر والمراجع. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

المبحث الأول: الوزارة تعريفها، ونشأتها، وتطورها

المطلب الأول: تعريف الوزارة لغةً واصطلاحاً:

الوزارة اصطلاحاً: واحدة من النظم السياسية الرئيسة في الإسلام، بل يمكننا أن نقرر أنها أهم النظم السياسية التنفيذية على الاطلاق، ذلك أنها ولاية عامة تقوم على أمور الأمة وترعى شؤونها في الداخل والخارج. وقد عرف ابن خلدون الوزارة فقال: "هي أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية لأن أسمها يدل على مطلق الأعانة" (محمد، ١٩٥٨، ص٦٠٣) (Mohammed, 1985, P603).

والوزارة ليست من مستحدثات الإسلام بل هي أقدم عهداً فقد عرفها الفرس وغيرهم (ابن خلدون ١٩٥٨، ص٢٣١)(Ibn Khaldoun, 1958, P231)، فمن قائل أنه فارسي بمعدى الرئيس الذي يحكم، ومنهم من ذكر أن لفظة الوزارة عربي بدليل وروده في القرآن الكريم في سورة طه آية (٢٩-٣١) : **﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾**، وفي سورة الفرقان آية (٣٥): **﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾**.

أمّا الاشتقاق اللغوي فهو على ثلاثة أوجه كما أورد ابو الحسن الماوردي (البغدادي، ١٩٦٩، ص٣٤) (Albaghdadi, 1969, P34) ، (الفرّاء، ١٩٦٦، ص٦٩) (Alfura', 1966, P69)، الأول: مأخوذ من الوزر وهو الثقل لأن الوزير يحمل عن الملك أعباءه وأثقاله والثاني من الوَزَرَ أي الملجأ ومنها قوله تعالى: **﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾** [سورة القيامة: ١١]، والوجه الثالث: أنها مشتقة من الأزر وهو الظهر، لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بالظهر (الماوردي، ١٩٦٠، ص٦٩)(Almawardi, 1960, P69).

المطلب الثاني: نشأة الوزارة وتطورها:

تعددت الآراء حول نشأة الوزارة منها ما يذهب إلى القول بأنها نشأت على عهد النبوة، ومنها ما ينادى بأنها ارتبطت بنشأة الخلافة الاسلامية، بينما يقول رأي آخر بأنها لم تظهر إلا في العصر العباسي، ومهما يكن من أمر فقد ظهر الوزراء في الدولة العربية الإسلامية منذ نشأتها، فقد اتخذ رسول الله (ص) الوزراء من رجاله وصحابته وعنه أنه قال: "وزيراي من أهل السماء جبرائيل وميكائيل، ووزيراي من أهل الأرض أبو بكر وعمر، كما اتخذ أبو بكر الصديق (ﷺ) عمر ابن الخطاب وزيراً له، واتخذ الفاروق الوزراء فكان وزيراه عثمان بن عفان (ﷺ) وعلي بن أبي طالب (ﷺ).

وذهب فريق من المؤرخين إلى القول بأن الوزير هو نائب الخليفة في حكم البلاد، بينما يرى فريق آخر أن الوزير هو أكبر الولاة واهمهم في الأشراف على الأمة، فهو رئيس الدواوين والقائم على المشورة وأقرب الناس وأشدهم اتصالاً بالخليفة، وأعلمهم بأمور السياسة ودورها.

والوزارة في الإسلام على ضربين: الأول وزارة التفويض وتجمع كفايتي السيف والقلم والثاني وزارة التنفيذ وتختص بالرأي والحزم. وقد أوضح الماوردي في كتابه الوزارة وآداب الوزير أسس الوزارة فأشار إلى الدين والعدل على أطلاقه، والعدل في المال في الفعال، وتوليه الأكفاء، والوفاء بالوعد والوعيد والجد والحق والصدق (النبراوي، ٢٠٠٨، ص٥٦-٥٧) (Alnabrawi, 2008, P56-57)، ... الدين فلأن الوزير يباشر تدبير ملك له أسس هو الدين المشروع ونظام هو الحق المتبوع. وتحت هذا المعنى يقول الماوردي: "اجعل الدين قائدك، والحق رائدك، يزل لك كل صعب، ويتسهل عليك كل خطب، لأن للدين أنصاراً، وللحق أعواناً"(الماوردي، ١٩٦٠، ص٥) (Almawardi, 1960, P5). ويضيف أيضاً: "للدين سلطان قد انقادت إليه إمامته واستقرت عليه عامته فاجعله ظهيراً لك في أمورك، وعوناً على تدبيرك، تجد من القلوب خشوعاً، ومن النفوس خضوعاً...." (الماوردي، ١٩٦٠، ص٥٦-٦٠)(Almawardi, 1960, P59-60).

ويؤكد الماوردي، إنَّ: "العدل من أهم الأسس التي تيقن عليها الوزارة، فيطلب إلى الوزير أن يقود نفسه إلى العدل، أولاً فتنقاد الناس إلى طاعته ويكفوا عن معصيته فإن من جازف في الأخذ جُوزِفَ في الطلب، ومن ناصف نوصفْ، وذلك أن العدل استثمار دائم، والجور استئصال المنقطع، والعدل المطلوب هنا العدل المطلق، والعدل في الأموال أن تؤخذ بحقها وترفع إلى مستحقيها لأن الوزير في الأقوال سفير مؤتمن، وكفيل مرتهن، عليه عزمها ولغيره

غنمها، ثم العدل في الأقوال، فعليه ألا يخاطب الفاضل بخطاب المفضول ولا العامل بخطاب الجهول... (الماوردي، ١٩٦٠، ص٥٦-٦٠)(Almawardi, 1960, P59-60).

ومن أسس الوزارة أيضاً تولية الأكفاء، فعن رسول الله (ص) قال: "إذا وسد الأمر غير أهله فانتظروا الساعة، ومن يُعد نظر الوزير أن يولي من يستحق في المكان الذي يناسبه ليضمن بذلك حسن الإدارة، وكفاية الأداء (الماوردي، ١٩٦٠، ص٥٦-٦٠)(Almawardi, 1960, P59-60).

ومن الجدير بالذكر أن الوزارة في عهد بني أمية لم تكن: "الوزارة مقننة القواعد ولا مقررة القوانين"(ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٦٥٣) (Ibn Altaqtaqiu, 1960, P653) ، ولكنّ ذوي الآراء من مستشاري الملك يقومون مقام الوزير وكان الواحد منهم يسمى كاتباً أو وزيراً أو مستشاراً (الريس، ١٩٦٩، ص٢٢١) (Al-Rayes, 1969, P221) .

والوزارة في العصر العباسي، حددت معالمها وأرست قواعدها ووضعت أسمها، وشرحت وظيفتها واستقرت مكانتها في الدولة العربية الإسلامية، وكانت الوزارة في صدر الدولة العباسية مؤازرة للخلافة معضدة للخلفاء حتى أنه يمكن القول بانه قوة الخلفاء وسطوتهم طغت على منصب الوزير ثم تغيرت الأوضاع ولاسيما إنَّ عمل الوزير يتطلب بالضرورة إدارة مالية البلاد فهو الذي يعمل الدخل والخراج ويفرض الضرائب أو يسقطها ويحصل الأموال من النواحي.

ومن الجدير بالذكر أن الوزير كان وسيطاً بين الملك والرعية، فيجب أن يكون في طباعه شطر يناسب طباع الملوك، وشطر يناسب طباع العوام. يعامل كل فريق بما يوجب له القبول والمحبة والأمانة والصدق رأس ماله (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص١٥٢) (Ibn Altaqtaqiu, 1960, P152).

المبحث الثاني: مسؤوليات الوزير الإدارية

المطلب الأول: علاقة الوزير بالخليفة:

كان الخليفة العباسي مصدر السلطات الا انه كان مقيداً، ولو من الناحية النظرية بأحكام الشريعة الإسلامية (الدوري، ١٩٤٥، ص١٩٠) (Aldawri, 1945, P190). وكان يساعد الخليفة في تدبير أمور الدولة وزيره. وكانت سلطة الوزراء تتأثر بمدى قوة الخليفة أو ضعفه. وبموقف الأتراك منه. لذلك فأن تعيين الوزير وتفويض السلطة إليه كانت من صلاحيات الخليفة، ولم يحاول أحد ان ينكر ذلك عليه، ومع ان بعض الوزراء قد فرضوا على الخليفة، فاستوزرهم على كره منه تحت ضغط الأتراك، أو قادة الجيش، وحتى الجند، فأن مراسيم الاستيزار كانت تصدر باسم الخليفة (متز، ١٩٥٧، ص١٥٠) (Metz, 1957, P150)، وفي مدة تسع السنوات التي اعقبت مقتل المتوكل على الله استبد الأتراك، وكان

طبيعياً أن يستضعفوا الوزراء، وأن يتدخلوا في تعيينهم، وأن تتأثر علاقة الوزير بالخليفة بموقف الأتراك منهم (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٢٠٢) (Ibn Altaqtaqiu, 1960, P202)، لقد أسهم الوزير أحمد بن الخطيب (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٢٠٢)(Ibn Altaqtaqiu, 1960, P202)، مع الأتراك في تغطية الجريمة التي ارتكبت بمقتل الخليفة المتوكل على الله، ولذلك فقد احتفظ بمنصب الوزارة حتى وفاة المنتصر، وكانت علاقته به حسنة(الطبري، ١٨٧٩م، ص١٤٥٢-١٤٦٥)(Altabari, 1879, P1452- 1465)، (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج١، ص٣١-٣٥)(Abn Al'Athir, 1871,1/31-35). كما كان له دور كبير في المجيء الى الخلافة (الطبري، ١٨٧٩م ، ج١١، ص٨٢) (Altabari, 1879, 1871,11/82). ومع ذلك فأن الخليفة المستعين بالله لم يبقه في وزارته، اذ أقصاه واستوزر أوتامش أحد زعماء الأتراك، الذي استغل ضعف المستعين وعلاقته الوثيقة به[*] فاستبد بالأمور دون الخليفة، واقطع لنفسه اموالاً جليلة، وأسرف في تبذير الأموال (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٨٢) (Altabari, 1879, 11/82) . ويبدو أن تصرفاته هذه قد اغضبت الخليفة، بدليل أنه امتنع عن تقديم أيه مساعدة له، عندما استجار به ليخلصه من الجند المحاصرين له من الجوسق، حيث كانت نهايته (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٨٦) (Altabari, 1879, 11/86) (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٧، ص٤٠)(Abn Al'Athir, 1871,7/40). بل أن اليعقوبي يعقب على مقتل أوتامش بقوله: " فوقع ذلك بمواقف المستعين فكتب الى الافاق يلعنه (اليعقوبي، ١٨٩٢م، ج٢، ص٦٠٦)(Alyacoubi, 1892, 2/606).

في حين كانت علاقة الخليفة المستعين بوزيره عبدالله بن محمد ين يزداد حسنة، وقد سار هذا الوزير على سياسة التقشف بغية توفير الأموال، ولذلك فقد الغى الزيادات التي استحدثت في ارزاق (الجند)، فهدده زعماء الأتراك بالقتل، مما اضطره الى ترك العاصمة سامراء والهروب الى بغداد (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٨٦) (Altabari, 1879, 11/86)، (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٢٤٢)(Ibn Altaqtaqiu, 1960, P242)، (السامرائي، ١٩٧١، ص٨٦-٨٧) (Ibn Al-Samurai, 1971, P86-87). فاستوزر الخليفة المستعين عند ذلك محمد بن الفضل الجرجرائي الذي بقي في الوزارة حتى خلع المستعين(الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص١٠٢-١٠٣) (Altabari, 1879, 11/102-103) ، ويبدو ان الخليفة لم يكن يعتمد عليه كثيرا ففي حصار بغداد سنة (٢٥١هـ/٨٦٥م) جعل المستعين تصريف الأمور فيها بيد محمد بن عبدالله بن طاهر الذي لم يكن يشغل

[*] بذكر أبن كثير، البداية والنهاية، ج١١،ص٣، بأن اوتامش كان أخص من عند الخليفة.

منصب الوزارة، في الوقت الذي لا نحس بأثر للوزير الجرجرائي (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٧، ص٥٥-٥٦)(Ibn Al'Athir, 1871,7/55-56).

جاء المعتز الى الحكم، ولم يكن على وفاق من أول وزارئه جعفر أبن محمد الأسكافي، فلقد كان يكرهه، ولكنه اضطر الى استيزاره بتأثير الأتراك (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٢٢٤)(Ibn Altaqtaqiu, 1960, P224) . وقد عزل هذا الوزير، كما عزل خلفه عيسى بن فرخانشاه بسبب فتنة الأتراك وانقسامهم بسببها (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٧، ص٥٩)(Abn Al'Athir, 1871,7/59)، (ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١، ص١٠) (Ibn Kathir, 1939,11/10). واختار المعتز لوزارته بعد ذلك أحمد بن اسرائيل الأنباري الذي كان وثيق الصلة به، وازدادت منزلته عنده، حتى البسه تاجاً (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٧، ص٥٩)(Abn Al'Athir, 1871,7/59)، (ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١، ص١٠) (Ibn Kathir, 1939,11/10)، ولكن نفوذ صالح بن وصيف وقوته ورغبته في السيطرة التامة أدت الى سلب الوزير اختصاصاته، إذ لم يدع بيده من الأعمال الا كتابه لبعض الرسائل للخليفة والمشاركة في الاحتفالات (المسعودي، ١٨٧٦م، ج٢، ص١٦٩)(AlMessaoudi, 1876,7/169)، بل لقد تجاوز صالح بن وصيف ذلك حتى أنه قبض على الوزير وكتابه، وعذبهم بغير رضى من الخليفة، ثم صادر اموالهم وضياعهم(ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١، ص١٦) (Ibn Kathir, 1939,11/16) .

لقد ساد الانسجام والوفاق علاقة الخليفة المتهدي بوزرائه، دليل ذلك يعود لإشرافه على أعمال الوزراء وتوجيهه لهم، فالأوامر التي كانت تصدر من الوزير سليمان بن وهب مثلاً كانت تصدر بمحضر من الخليفة (الأصفهاني، ١٢٢٢هـ، ج٢، ص٦٩) (Allsfahani, 1222H,2/69)، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد حصل بسبب قوة شخصية الخليفة من جهة، ورغبة الوزراء في تجنيب انفسهم ما ينجم عن غضب الخليفة من عزل ومصادرة، ولعل ذلك هو ما عناه المسعودي عند حديثه عن وزراء المهتدي بقوله: " أنهم سلموا منه من قتل وغيره" (المسعودي، ١٨٧٦م، ج٤، ص١٨٣)(AlMessaoudi, 1876,4/183).

وفي خلافة المعتضد بالله، ازدادت مكانة الوزير عبيد الله بن سليمان وقوي تأثيره، ولعل ارتفاع منزلة الوزراء في عهد المعتضد كان بسبب قوة الخليفة وحزمه ويقظته، إذ كان يجلس لسماع شكايات الرعية من الأطراف ضد عمالهم، أو ضد عمال الدواوين بحضور الوزير والكتاب، إذ يقوم الخليفة بتصريف أمورهم وإجابة شكاواهم (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٣٥٤-٣٦٠) (Altabari, 1879, 11/354-360) ، (ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١،

ص٩١)(Ibn Kathir, 1939,11/91)، (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٧، ص١٧٣)(Abn Al'Athir, 1871,7/173) .

لقد جرت العادة على أن يقر الخليفة الجديد آخر وزراء سلفه في منصب الوزارة، وقد حصل ذلك بعد وفاة المعتضد بالله، إذ استطاع وزيره القاسم بن عبيد الله أن يصرف أمور الدولة، ويأخذ البيعة المكتفي ويعلمه بأنه أخذ البيعة له على من عنده من الجند والقادة (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٣٧٣) (Altabari, 1879, 11/3373)، (المسعودي، ١٨٧٦م، ج٤، ص٣٦٠) (AlMessaoudi, 1876,4/360)، (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٧، ص١٨٣-١٨٤)(Abn Al'Athir, 1871, 7/183-184)، (ابن العبري، ١٩٥٨م، ص١٥٣)، (Ibn Abrei, 1958, 153)، وعند وصول المكتفي إلى بغداد، أقره في وزارته، ومن الغريب أن هذا الوزير أراد في البداية أن يبعد المكتفي وبقية أولاد المعتضد عن الخلافة، فقد بدأ بمفاوضات من هذا الموضوع لكنه وجد معارضة شديدة من غلمان المعتضد ولاسيما من بدر المعتضدي، وقد أحس بالخطر الذي يتهوده مستقبله نتيجة محاولته هذه، فأسرع يأخذ البيعة للمكتفي، في الوقت الذي تمكن من الايقاع ببدر المعتضدي ليضمن عدم تسرب اخبار محاولته هذه إلى المكتفي (ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١، ص٩٥)(Ibn Kathir, 1939,11/95).

ثم أخذ يتصرف على أساس الموقف الجديد، فدفع للجند عطاء البيعة، وتكمن من تهدئتهم، لأنهم كانوا قد تحركوا قبل وصول المكتفي (الخطيب البغدادي، ١٩٣١، ج١١، ص٢١٧) (AlKhatib Al- Baghdadi, 1931,11/217) ، كما أمر القبض على عبد الله ابن المعتز، وقصي بن المؤيد، وعبد العزيز بن المعتمد، على أساس احتمال منافستهم للمكتفي لكي يثبت له إخلاصه (الخطيب البغدادي،١٩٣١،ج١٠،ص٩٥-٩٨) (AlKhatib Al- Baghdadi, 1931,10/95-98).

إنَّ عمل الوزير هذا لا يمكن تفسيره إلا بأنه اجراء احتياطي لحفظ الخلافة للمقتضي من خطر المنافسين، وحفظ الأمن حتى وصول الخليفة إلى بغداد، يوم الثلاثاء من جمادي الأول سنة (٢٨٩هـ- ٩٠١م)، كما أن هذا الوزير قد تمكن من التخلص من عمرو بن الليث، الذي كان سجيناً لديه منذ وزارته للمعتضد، وكان المعتضد في آواخر أيامه قد أمر صافياً الحرمي بقتله بالايماء والاشارة، بعد أن عجز عن الكلام، فوضع يده على رقبته وعلى عينيه، أراد ذبح الأعور وكان عمرو أعور، فلم يفعل ذلك صافي لعلمه بحال المعتضد وقرب وفاته، وكره قتل عمرو (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٣٧٣) (Altabari, 1879, 11/373)، وقد سر المكتفي عندما علم بسلامة عمرو بن الليث، لأنه كان على علاقة طيبة معه، فقد كان "يهدي إليه كثيراً ويبره أيام مقامه بالري" (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٣٧٣) (Altabari,

1879, 11/373)، فأراد مكافأته والاحسان إليه، وقد كره الوزير ذلك وخشي أن يقع بين يديه، فيكون عرضة لانتقامه، فدس له من قتله، وهو في السجن (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٣٧٣) (Altabari, 1879, 11/373)، (ابن الجوزي، ١٩٣٩، ج٦، ص٣٧)،(Ibn Al–Jawzi, 1939, 6/37)،(ابن الأثير،١٨٧١م، ج٧، ص١٨٤) (Abn Al'Athir, 1871, 7/184) .

ولم يكن من اليسير على المكتفي أن يتبين الحقيقة الكاملة لموقف الوزير القاسم بن عبيد الله من مسألتي تولية الخلافة، ومقتل عمرو بن الليث. ولاسيما بعد تلك الاجراءات الاحتياطية التي اتخذها الوزير، والتي أظهرته بمظهر المخلص للمكتفي، الحريص على مصلحة الخلافة، فضلاً عنها، عرف عن هذا الوزير من القوة الشديدة في معاملة خصومه، فلا غرابة من أن ترتفع منزلته لدى المكتفي (المسعودي، ١٨٧٦م، ج٤، ص٢٧٦) (AlMessaoudi, 1876,4/276)، (ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١، ص٩٥)(Ibn Kathir, 1939,11/95)، (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص١٢٨)(Ibn Taghri Bardi, 1955,3/128) .

إذ أخذ يتصرف بتوجيه ادارة الدولة بحسب رأيه، وأصبح الغالب على الأمور، حتى أنه تمكن من أن يصرف الخليفة عن فكرة الانتقال بالعاصمة من بغداد، إلى سامراء (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٣٨٠) (Altabari, 1879, 11/380) ، بعد أن كان مصراً على ذلك. ومع أن بعض عبارات النقد بحق هذا الوزير كانت تصل إلى الخليفة أحياناً [*]، فإن ذلك لم يؤثر في منزلته عنده، ولعل في تزويج الخليفة لابنه محمد بن المكتفي، من أبنة وزيره القاسم وابقائه في منصب الوزارة حتى وفاته، خير دليل على ذلك (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٣٩٠) (Altabari, 1879, 11/390).

إنَّ هذه التطورات مهمة في دلالاتها، فهي تشير إلى ارتفاع شأن الوزارة، كما أن بقاء أغلب وزراء هذه المدة في مناصبهم حتى وفاتهم أو وفاة الخليفة خير دليل على استقرار جدي لهذه المؤسسة المهمة. لعب الوزير العباسي بن الحسن دوراً كبيراً في اختيار ولي العهد بعد أن ثقل مرض المكتفي، فقد فكر فيمن تولى الخلافة، غير أنه لم يستقر على شخص معين، إذ يقول عنه: "وترجح رأيه فيمن يقلده الخلافة" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢) (Msquih, 2003, 5/2)، فاستشار الكتاب الأربعة الذين يتولون الدواوين في

[*] أورد الصابي في الوزراء ص١٦٢، أن خفيفاً السمرقندي الحاجب قال للمكتفي: "الخليفة الماضي لم يستغن عن ابني الفرات ووزيره عبد الله سليمان، كيف تستغني أنت عنهما ووزيرك القاسم؟".

وزارته، واحداً بعد الآخر[*] . فأشار محمد بن داود الكاتب بأبي العباس عبد الله المعتز، غير أن علي ابن الفرات حذره منه وقال: "اتق الله ولا تنصب في هذا الأمر من قد عرف هذا، ونعمة هذا، وبستان هذا، وجارية هذا، وضيعه هذا وفرس هذا، ومن لقي الناس، وعرف الأمور، وتملك، وحسب حساب نعم الناس، فكيف يتم لنا معه أمر! إنَّ حمل كبيراً على صغير، وقاس جليلاً على دقيق؟!" (الصابي، ٢٠٠٣، ص١٣٠-١٣١) (Al-Sabi, 2003, P 130-131)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣) (Msquih, 2003, 5/3).

وأشار بتولية جعفر بن المعتضد. وعندما ابدى الوزير ملاحظته على صغر سنه، أجاب ابن الفرات "إلا أنه ابن المعتضد، ولم يجيء برجل يأمر وينهي، ويعرف مالنا، ومن يباشر التدبير بنفسه، ويرى أنه مستقل؟ ولم لا تسلم هذا الأمر إلى من يدعك تدبره أنت؟!" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣) (Msquih, 2003, 5/3).

أما علي بن عيسى فقد امتنع عن ترشيح أحد أو الإشارة إلى أمر وقال: "لا أثير بأحد، ولكن ينبغي أن يتقي الله وينظر للدين" (الصابي، ٢٠٠٣، ص١٣١) (Al-Sabi, 2003, P131).

لقد مالت نفس الوزير إلى رأي ابن الفرات، وساعد على ذلك عهد المكتفي لأخيه جعفر بالخلافة، فلما مات المكتفي أرسل الوزير في طلب جعفر بن المعتضد، ونصبه خليفة (الصابي، ٢٠٠٣، ص١٣١)،(Al-Sabi, 2003, P131)،(مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٣-٤)(Msquih, 2003, 5/3-4) (الهمداني، ، ج١، ص٨)(Al-Hamdani, , 1/8)(القرطبي،١٩٨٢، ص٢٥)(Alqartabi, 1982, P25) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٣-٤) (Abn Al'Athir, 1871, 8/3-4) ، (ابن العبري، ١٩٥٨م، ص١٥٥)،(Ibn Abrei, 1958, P155) (ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١، ص١٠)(Ibn Kathir, 1939,11/10)، وأطلق للجند البيعة، بعد أن أخذ البيعة عليهم (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٤٠٤) (Altabari, 1879, 11/404)، غير أن الوزير استصبى المقتدر (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٤٠٤) (Altabari, 1879, 11/404)، بعد مبايعته، وبعد أن كثر كلام الناس حوله رغب في خلعه وتقليد محمد بن المعتمد الخلافة، لمثل هذا الاجراء، فإنه أجل تنفيذ ذلك، حتى يصل (بارس الحاجب) غلام اسماعيل بن أحمد الساماني صاحب خراسان مع رجاله ليستعين به عليهم، وكانت وفاة ابن المعتمد أدت إلى أن يفكر الوزير بتوجيه الخلافة إلى أحد أولاد المتوكل[*] ، ولكن الأخير مات أيضاً، وغير ذلك قرر الوزير العدول عن خلع المقتدر، ولاسيما بعد أن رأى علو منزلته لديه، وحريته المطلقة في التصرف

[*] وهو محمد بن داود بن الجواهر، ومحمد بن عبدون، وعلي بن الفرات، وعلي بن عيسى، الصابي، الوزراء، ص١٣٠.

[*] وهو ابو الحسين بن المتوكل، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٥.

بـالأمور (الطبـري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٤٠٤) (Altabari, 1879, 11/404)، (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٥)(Msquih, 2003, 5/5) ، غير أن جماعة آل الجراح لم ترض، وقررت مبايعته ابن المعتز الذي قبل البيعة، واشتراط ألا تسفك الدماء (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٤٠٤) (Altabari, 1879, 11/404)، وقد اعتقد هؤلاء لأن العامة ستؤيدهم، ولاسيما بعد أن أسخط الوزير أهل بغداد، بعدم سماعه مظالمهم، والحاشية والقوات بكبريائه. وقد ذهب الوزير ضحية هذه المؤامرة، فكان قتله بداية التنفيذ، إذ حوصر الخليفة بعد ذلك. وأعلن خلعه ومبايعة ابن المعتز خليفة جديداً (الطبري، ١٨٧٩م، ج١١، ص٤٠٤) (Altabari, 1879, 11/404)، (الخطيب البغدادي،١٩٣١،ج٧، ص٢١٣-٢١٤) (AlKhatib Al- Baghdadi, 1931,7/213-214)، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٥-٦) (Abn Al'Athir, 1871, 8/5-4)، (الـذهبي، ١٩٦٣، ص١٠٤) (Aldhahabi, 1963, P104) .

إنَّ الدور الكبير الذي قام به الوزير العباس بن الحسن في ايصال المقتدر بالله إلى الخلافة له دلالته في ارتفاع أهمية الوزارة واستقرارها، كما أن مقتله يعكس العلاقة الوثيقة بينه وبين الخليفة، ومدى الترابط بين الأثنين. ولما انتهت فتنة ابن المعتز إلى الفشل، وعاد المقتدر بالله إلى الخلافة لكنه استوزر أبا الحسن علي الفرات الكاتب الوحيد الذي لم يشترك في الفتنة (الصابي، ٢٠٠٣، ص٢٨)،(Al-Sabi, 2003, P28)، (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٥) (Msquih, 2003, 5/5) ، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٧) (Abn Al'Athir, 1871, 8/7). والذي أظهر اعتدالاً في سياسته، إذ أخفى على الخليفة المقتدر كثيراً من المعلومات المتصلة بالمشاركين في الفتنة وأخبره بأنه: "عاقب جميع من دخل في أمر ابن المعتز، فسدت النيات، وكثر الخوارج ممن يخشى على نفسه، فيطلبون الحيل للخلاص بإفساد المحكمة" (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص١٥) (Msquih, 2003, 5/15) ، وأشار عليه بإحراق جميع القوائم التي وجد فيها أسماء المبايعين لابن المعتز، فاستجاب الخليفة لذلك (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص١٣) (Msquih, 2003, 5/13) ، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٧) (Abn Al'Athir, 1871, 8/7) ، كما أنه استصدر من الخليفة أمراً بالعفو عمن خرج عن طاعته، والحاقهم بالصلة بمن لم تكف له جناية (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص١٤) (Msquih, 2003, 5/14)، ثم عمم منشوراً على جميع العمال أمر فيه: "بإضافة العدل في الرعية، وإزالة الرسوم الجائرة، عنهم" (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص١٤) (Msquih, 2003, 5/14)، ونتيجة لهذه السياسة فقد هدأت الفتنة، وأخذت الأحوال نتيجة نحو الاستقرار.

لقد فرض الخليفة المقتدر بالله تصريف أمور الدولة إلى وزيره ابن الفرات الذي أصبح يتمتع بمنزلة مالية لديه، ولدى أمه السيدة، التي كانت تعترف بفضله على ولدها، وقد خاطبته مرة، وهي تشير إلى المقتدر، بقولها: "هذا أبا الحسن ولدك وأنت قلدته أولاً وثانياً" (الصابي، ٢٠٠٣، ص٣٣-٣٤)،(Al-Sabi, 2003, P33-34)، (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص١٦٥)(Ibn Taghri Bardi, 1955,3/165) ، تشير بذلك إلى مشورته للوزير العباس بن الحسن عند وفاة المكتفي، ثم مساعدته له في تسيير دفة الحكم، واستقرار الأحوال في اعقاب فتنة ابن المعتز، وعلى الرغم من عدم احتياج ابن الفرات، إلى الأموال، ومع كونه من الأغنياء، فقد أتهم بالسعي لجمع الأموال لنفسه، حيث يقول عند حديثه عن القبض على ابن الفرات في وزارته هذه: "صح له ما مقداره الف الف دينار عيناً وستمائة الف دينار، سوى الأثاث والرمال والجبال" (الصابي، ٢٠٠٣، ص٣٤-٣٥)،(Al-Sabi, 2003, P34-35)، على حساب مصلحة الخلافة والدولة مستغلاً وظيفته، ويمنح أقاربه وأصحابه بأحسن الوظائف في الدواوين وغيرها في العاصمة والأطراف، مع أن ذلك قد أصبح عادة، سار الوزراء عليها بانتظام (الدوري، ١٩٤٨، ص١٩٢)،(Aldawri, 1948, P192)، وكانت أم موسى القهرمانة هي التي تقوم بإيصال رسائل الخليفة وأمه إلى الوزير والرجوع بأجوبته إليهما (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٢٠) (Msquih, 2003, 5/20) ، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٢٢) (Abn Al'Athir, 1871, 8/22).

لقد كانت الأزمة المالية سبباً في انهيار وزارة ابن الفرات الأولى هذه، فضلاً عن عداء مؤنس له، ودسائس الخاقاني الذي أوهم الخليفة بأن ابن الفرات يسعى لخلعه. فأقصي عن الوزارة، وقبض عليه، وهتكت حرمه ووكل بداره، "وتسرع الجند والعوام إلى دور أولاده وأهله فنهبوها، وصودرت جميع أملاكه" (الهمداني، ج١، ص١٧-١٨)(Al-Hamdani, 1/17-18) (القرطبي،١٩٨٢، ص٣٦-٣٧)(Alqartabi, 1982, P36-37) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٢٢) (Abn Al'Athir, 1871, 8/22) .

لم يكن الخاقاني لذي ولي الوزارة بعد ابن الفرات، قديراً في إدارة الدولة، بل كان خبيثاً (الدوري، ١٩٤٥، ص٢٠٠)(Aldawri, 1945, P200)، وجه اهتمامه إلى رعاية الحاشية على أمل الاحتفاظ بمنصبه، ولم يقدر الظروف التي تمر بها الدولة، وترك تصريف الأعمال وإدارة الدولة لابنه عبد الله الذي كان سكيراً، ولم تكن له القدرة على الادارة[*]، فلم يباشر هذا الاطلاع على ما يرد أو يصدر من الكتب، بل ترك ذلك للكتاب، على أن تعرض عليه وعلى أبيه خلاصات بالأعمال، وحتى هذه الخلاصات لم يكن يطلع عليها أحدٌ منهما، "إلا

[*]ذكر مسكويه في تجارب الأمم ج٥، ص٢٢، بأن أم موسى القهرمانة قد تنكرت للوزير الخاقاني فخافها، واشفق أن تفسد عليه أمره، أرضاها بأن قلد أخويها أعمال الضياع والخراج بأصبهان والصلح والمبارك فيها.

بعد فوات الأمر الذي وردت فيه الكتب، وتبقى الكتب بالحمول والسفاتج في خزانتهما لا تفض ولا يعرف حال ما فيها"[*].

وهكذا تكدست الأشغال وتوقفت آلة الإدارة. وقد استغل الخاقاني وأبنه مركزها في الحصول على منافع مادية خاصة، فكانت الوظائف تباع إلى الراغبين فيها دون النظر إلى مقدرتهم وكفاءتهم، وحتى الوظائف المشغولة يمكن الحصول عليها، إذا تقدم الراغبون بكمية إضافية من المال (الهمداني،ج١، ص١٨) (Al-Hamdani, 1/18) . ومن الطريف أن نذكر بأن هذا الوزير قد عمد إلى سبعة أشخاص بوظيفة واحدة طول عشرين يوماً، اجتمعوا كلهم في الطريق إليها، واتفقوا أن يشغل الوظيفة آخر من صدر إليه الأمر، وعاد الباقون إلى الوزير يطالبونه بوظائف جديدة، ولعل ذلك يعكس مدى التسيب الذي بلغته الإدارة حتى في عهد هذا الوزير كما "توصل الأشرار، إلى كتب الرقاع على يد أم موسى القهرمانة إلى المقتدر بالله، يخطبون الأعمال، ويتضمنون الأموال، فخرج الأمر إلى الوزير الخاقاني بتقليدهم ذلك، فانتشر أمره، وشاركه الأشرار في النظر، واستخرجوا الأموال من كل وجه بكل عسف" (مسكويه،٢٠٠٣، ج١، ص٢٠) (Msquih, 2003, 1/20) .

وقد أدى ذلك إلى ارتباط اداري شديد، فقد معه ثقته بالوزير الخاقاني، وأحسن الحاجة إلى من يثق به لتمشية ادارة الدولة، فأحضر ابن الفرات من سجنه وأسكنه في دار الخلافة، وأحسن إليه، وأخذ يشاوره في الأمور ويقرئه كتب الوزير والكتاب، ويصرف الأمور برأيه (مسكويه،٢٠٠٣، ج١، ص٢٣) (Msquih, 2003, 1/23)، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٢٣) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/23) .

وقد عزم الخليفة على إعادة ابن الفرات إلى الوزارة لو لا معارضة مؤنس الذي سوّغ ذلك بقوله: "متى أعدته ظن الناس أنك إنما قبضت عليه شرهاً في ماله، والمصلحة أن تستدعي علي بن عيسى من مكة وتجعله وزيراً فهو الكافي الثقة الصحيح العمل، المتين الدين"[**]، فأمر المقتدر باحضاره يستوزره، ورغبة في عدم زيادة الإرباك، أظهر الخليفة لوزيره الخاقاني بأنه إنما أرسل في طلب علي بن عيسى، لكي يستخلفه ابنه عبد الله على الدواوين (الهمداني، ،ج١، ص١٩)(Al-Hamdani, , 1/19).

---

[*]السفاتج: أهم أداة للمعاملات المستندة إلى الائتمان، وسيلة لتحويل الأموال- تشبه صكوك المسافرين- ويقصد بها، "أن يعطي مالاً لآخر، وللأخذ مال هذا بلد المعطي، فيوفيه إياه، (ابن منظور، ١٣٠٥هـ، ج٣، ص١٢٣)، (الزبيدي، ١٣٠٦هـ، ج٢، ص٥٨، (الدوري، ١٩٤٥، ص١٧٣).

[**]وهذا ما ذكره مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٦، أيضاً قال ابن مؤنساً أخبر الخليفة بأن " يقبح أن يعلم أصحاب الأطراف أن السلطان صرف وزيره، ثم أضطر إليه بعد شهور من صرفه.... ثم لا ينسبون ذلك إلا إلى الطمع في ماله". وهو ما ذهب إليه (الهمداني، ،ج١، ص١٩)(Al-Hamdani, , 1/19)، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٧، ص٢٤) (Ibn Al'Athir, 1871, 7/24).

استلم علي بن عيسى الوزارة بعد وصوله في ١٠ محرم سنة ٣٠١هـ- ٩١٣م، فوجد الأمور مرتبكة والخزينة خاوية، فأخذ يشتغل بجد من الفجر حتى صلاة العشاء يومياً (المسعودي، ١٨٧٦م، ج٤، ص٣٠٥)(AlMessaoudi, 1876,4/305) ، وعلى الرغم من أنه قد سار على الطريقة المألوفة في تعيين أصحابه، فإنه اختار أصحاب الكفاية منهم ، وقد جابه الوزير الجديد مشكلة شاذة، إذ كثرت التزويرات على الوزير السابق بعد عزله "بخطوط عن مسامحات وادارات، فنظر علي بن عيسى في تلك الخطوط فأنكرها وأراد إسقاطها، فخاف ذم الناس، ورأى أن ينفذها إلى الخاقاني ليميز الصحيح من المزور، فيكون الدم له" فلما عرضت عليه قال: "هذه جميعها خطي وأنا أمرت بها"(ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٢٤) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/24).

لقد تمكن علي بن عيسى من تسيير دفة الحكم ومن إصلاح الوضع بشكل واضح، ولكنه لم يستبد في تصريف أمور الدولة برأيه من دون استشارة الخليفة وموافقته، ولاسيما فيما يتعلق بمسؤوليته في تعيين العمال، أو الأمور المهمة الأخرى، فعندما تظلم أهل البصرة مثلاً من عاملهم محمد أبي اسحاق بن كنداج، وشكواه إلى الوزير "عزله عنهم بعد أن استأمر فيه المقتدر"(القرطبي،١٩٨٢، ص٤٢)(Alqartabi, 1982, P42)، .. ولقد سار هذا الوزير على الطريقة نفسها عندما جابهته مشكلة القرامطة، الذين قطعوا طريق الحج، وعاثوا في الحجاز، إذ شاوره المقتدر بالله في أمرهم، فأشار بمكاتبة رئيسهم بهرام الجنابي، فأمره بمكاتبته، وخوله إرسال الكتاب مع من يشاء(مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٣٤) (Msquih, 2003, 5/34).

إنَّ إسقاط علي بن عيسى الزيادات التي أحدثت قبله على رواتب الحاشية والخاصة والعامة، تلك الزيادات التي أصبحت كالأصول، والغاءه النفقات التي تؤدي إلى الاسراف والتبذير في بيت المال عند محاولته حل الأزمة المالية، جعله شخصاً مكروهاً من قبل الحاشية التي أضرتها تدابيره المالية، وثقلت وطأته على الناس، وكرهوا أيامه، ولاسيما بعد الدعايات المغرضة التي بدأت الحاشية تطلقها بقصد التشنيع عليه وثلبه، كما تعرض المقتدر لضغط شديد من الحرم والحاشية والقواد من أجل صرفه عن الوزارة (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٣٤) (Msquih, 2003, 5/34).

لكنه امتنع عن ذلك بعد أن تأكد لديه سلامة التدابير التي اتخذها الوزير، والتي حققت توفيراً كبيراً من النفقات لصالح بيت المال. غير أن الوزير استعفى عن الوزارة بعد أن ضجر من سوء أدب الحاشية، وبعد أن تأكد لديه بأنه قد سعي لابن الفرات في الوزارة، وامتنع المقتدر عن إعفائه، غير أن أم موسى القهرمانة تخرصت على الوزير بعد ذلك على المقتدر وأمه، وتقولت عليه، وأغرت المقتدر

بـه، فعزلـه، مـن دون أن يـأمر بمصـادرته، كمـا جـرت العـادة عنـد عـزل الـوزراء فـي هـذه المــدة، بــل اكتفــى باعتقالــه عنــد زيــدان القهرمانة.(مســكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣٩) (Msquih, 2003, 5/39) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٣٤) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/23)

ولعل في النهج الذي سلكه علي بن عيسى من استشارته للخليفة فيما يعرض له من أمور مهمة، وفي عفته عن اقتناء الأموال لنفسه في وزارته هذه ما يسوّغ هذه المعاملة تجاهه (الصابي، ٢٠٠٣، ص٣١٠)،(Al-Sabi, 2003, P310)،(المسعودي، ١٨٧٦م، ج٤، ص٣٠٥) (AlMessaoudi, 1876,4/305) .

عاد ابن الفرات ثانية إلى الوزارة، وكان في ٨ ذي الحجة سنة (٣٠٤هـ-٩١٦م) ، ولكنه لم يحاول على الخطة المالية التي انتجها سلفه، فأسرف في تبذير الأموال وزيادة الرواتب والمخصصات، في الوقت الذي استنفذت ثورة ابن ابي الساج عامل ارمينيا واذربيجان، كثيراً من الجهد والمال، مما أدى إلى حصول أزمة مالية جديدة عجز معها عن دفع أرزاق الفرسان (الصابي، ٢٠٠٣، ص٣١٠، ٣٧)،(Al-Sabi, 2003, P310, 31)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٥٦) (Msquih, 2003, 5/56).

كما أن الوزير أوجد له كثيراً من الاعداء بسبب استرجاعه لضياعه وأملاكه التي صودرت بعد وزاراته الأولى، كان جلهم من حاشية الخليفة والقواد الذين وزعت عليهم تلك الضياع، وقد أنضم إليهم ابن مقلة الذي دسَّ على الخليفة بأن الوزير قد أخفى عنه بعض الأموال، وصادف "إن هزم ابن ابي الساج مؤنسا الخادم، فارجف الناس بالوزير ابن الفرات، واكثروا الطعن عليه، ونسبوا كل ما حدث إلى تضييعه، وانكفأ عليه اعداؤه ومن كان إلى جانبه واغروا الخليفة به"، وكان الوزير قد اقترح إرسال الحسين بن حمدان ضد ابن أبي الساج، ولكن نصرا الحاجب وشى إلى المقتدر بأن معنى ذلك ثورة الحسين بن حمدان واتفاقه مع أبي الساج بتشجيع ابن الفرات، فرعب المقتدر، وأنفذ نصراً الحاجب وشفيعاً المقتدري فقبضا عليه وعلى ابنه الحسن وكتابه (الصابي، ٢٠٠٣، ص٣٦-٣٧)،(Al-Sabi, 2003, P36-37)، (القرطبي،١٩٨٢، ص٧٢)(Alqartabi, 1982, P72) (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٥٨) (Msquih, 2003, 5/58).

أرسل المقتدر إلى علي بن عيسى، وهو في السجن، قائمة بأسماء المرشحين للوزارة من الكتاب والعمال "ليقول رأيه فيهم"، وليستوزر من يشير به منهم، وكان ضمن القائمة ابراهيم بن عيسى فوقع تحت: شره لا يصلح ووقع تحت اسم ابن بسطام: كاتب سفاك الدماء، ووقع تحت اسم ابن ابي البغل: ظالم لا دين له، وتحت اسم الحسين بن احمد الماذرائي: "لا علم لي به، فقد كفي ما في ناحيته، ووقع تحت اسم احمد بن خاقان: أحمق متهور، وتحت اسم

سليمان بن الحسين بن مخلد: كاتب حدث، وتحت اسم ابن أبي الحراري: لا إله إلا الله...." فأجمع رأي المقتدر ومن كان يشاوره على تقليد حامد بن العباس الوزارة، وأمر باحضاره من واسط حيث كان ضامنا لها ، غير أن مدة ثلاثة أيام- وهي المدة التي قضاها بعد قدومه في دار الخلافة- كانت كافية لأن تظهر عدم كفايته، فقد بان جهله بأمور الوزارة. وأخذ يبذل جهوده في تملق الناس ومضاحكتهم ومسامرتهم، كما ظهر كبره وضعفه وكان دخوله بغداد، في الثاني من جمادي الأولى سنة ٣٠٦هـ- ٩١٨م (الصابي، ٢٠٠٣، ص٤٠)،(Al-Sabi, 2003, P40)، (القرطبي،١٩٨٢، ص٧٣)(Alqartabi, 1982, P73) (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٥٨) (Msquih, 2003, 5/58)، وقد أشار على الخليفة عند ذلك باطلاق سراح علي بن عيسى والاستعانة به تسيير دفة الحكم مع حامد، فرفض المقتدر أن يعمل ذلك من دون أن يأتي الطلب من جانب الوزير، وقد حصل هو، إذ تقدم حامد بن العباس بطلب إلى الخليفة لاطلاق سراح علي بن عيسى والأذن له في استخلافه على الدواوين والأعمال، فوافق الخليفة على ذلك بعد أن ابدى شكه في إمكانية رضى علي بن عيسى بذلك وقال: "ما أحسب علياً يجيب إلى ذلك، ولا يرضى أن يكون تابعاً بعد أن كان متبوعاً رئيساً"، وقد قيل في وصف حال حامد مع عيسى: هذا وزير بلا سواد وهذا سواد بلا وزير (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٥٩) (Msquih, 2003, 5/59) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٣٨) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/38) .

غير أن توقيعات الخليفة هذه لم تتحقق، إذ وافق علي بن عيسى على ذلك، وباشر بتصريف الأعمال والإشراف على الدواوين بمشاورة الوزير، وكان يحضر إلى دار الوزير مرتين يومياً لهذا الغرض، ثم حصل بينهما خلاف أدى الى انقطاعه عن الوزير، فكان لا يحضر إلا مرة واحدة في الأسبوع، بما أربك أعمال الوزير حامد، وأسقط مكانته عند الخليفة الذي تبين له لا الفائدة ترجى من الاعتماد عليه. وعند ذلك. "تفرد علي بن عيسى بتدبير سائر أمور المملكة، وأبطل حامداً، فصار لا يأمر في شيء"، بل لقد كان خطاب الخليفة كله مع علي بن عيسى بحضور الوزير الذي لم يدخل في شيء من التدبير، ولهذا فقد أحسن الوزير بعدم جدوى بقائه في بغداد، وشرع بمفاوضة علي بن عيسى لضمان أعمال الخراج والضياع الخاصة والعامة والمستحدثة والعباسية والفراتية بالسواد والأهواز وأصبهان، وترددت بينهما في ذلك مناظرات بمحضر من الخليفة، وقد عارض علي بن عيسى اعطاء حامد الضمان، وحذر الخليفة من ظلمه وتعسفه، وذلك لإيمانه بأن استقرار البلد وانتعاش الحالة الاقتصادية يقتض ضرائب معتدلة ولاسيما على الزراعة، وهذا يتعارض مع ما عرف عن حامد من جشع واستغلال ظالم، غير أن رغبة المقتدر

في جمع الأموال وتوفيرها بسرعة كانت أقوى أثراً من سياسة علي بن عيسى عليه، فأمر بعقد الضمان على حامد، وعندما اشتدت مطالبة علي بن عيسى عليه لحامد بن العباس الوزير برفع الضمان بعد ذلك، استأذن حامد الخليفة في الرجوع إلى واسط ليدبر أمر ضمانه من هناك فأذن له، وأقام حامد بواسط، وله اسم الوزارة فقط، بينما كان علي بن عيسى يقوم بمهام الوزير دون تسميه بالوزارة، وقد تمكن حامد بن العباس من إرسال قسط من الضمان إظهاراً لحرصه على مصلحة الدولة، وأنه لم يضمن تلك المقطوعات إلا بقصد كفايته المالية وعجز علي بن عيسى، وعند ذلك أمر الخليفة أن يترك أمر الجباية والتصرف بمالية الدولة بيد الوزير حامد، في الوقت الذي أبقى لعلي بن عيسى الرقابة على النفقات فقط (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٥٩) (Msquih, 2003, 5/59) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٣٨)(Ibn Al'Athir, 1871, 8/38)،(القرطبي،١٩٨٢، ص٧٩)(Alqartabi, 1982, P79)، (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٢٤٣)(Ibn Altaqtaqiu, 1960, P243) .

أراد حامد بن العباس، بعد أن ترك له أمر التصرف بالجباية، أن يفي بمبلغ الضمان، وأن يعرض نفسه الزيادة فيه، فعمل على رفع أسعار الحبوب في بغداد، بأن منع استيرادها من المقاطعات، فحصلت أزمة خانقة ارتفعت فيها الأسعار ببغداد، وكثر الشغب حتى عجز حامد عن السيطرة، وتأثر الجنر بروح التذمر، وأحس الخليفة بالخطر، فأمر بفتح مخازن الحبوب الخاصة بوالدته السيدة، وحامد، وبعض الأمراء، وأن تباع الحبوب فيها بسعر محدد، وفرض ذلك على تجار الحبوب، وأمر بفسخ الضمان عن حامد بناء على طلبه، وأن يمنع عقد الضمان بعد ذلك على رجال الجيش والسياسة(القرطبي،١٩٨٢، ص٨٤-٨٥)(Alqartabi, 1982, P84-85)، (الصابي، ٢٠٠٣، ص١٠٨-١١٠)،(Al-Sabi, 2003, P108-110)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٧٣-٧٥) (Msquih, 2003, 5/73-75) .

عاد حامد إلى بغداد، ولم يبق بيده عمل، سوى اسم الوزارة فأراد الخليفة إنهاء ذلك الوضع الشاذ بإقصائه واستزار علي بن عيسى الذي كان يقوم بإعباء الوزارة من الناحية العملية، ولكن الأخير استعفى من ذلك في الوقت الذي استمر فيه بمواصلة عمله حتى عزل حامد، وقد تم عزل حامد من الوزارة في ١٣ ربيع الثاني سنة ٣١١هـ- ٩٢٣م (القرطبي، ١٩٨٢، ص٨٥)(Alqartabi, 1982, P85) .

وخلال المدة الأخيرة من وزارة حامد، وبعد الاضطرابات التي أعقبت ارتفاع الأسعار سنة ٣٠٨هـ-٩١٦م، أخذ الخليفة المقتدر بالله يستدعي ابن الفرات من

السجن ويشاوره في أمور الادارة وتصريفها ويستعين برأيه، وقد ساعدت الظروف على إرجاع ابن الفرات إلى الوزارة للمرة الثالثة، فقد "ضجر المقتدر من استغاثة الأولاد والحرم والخدم والحاشية والجند من تأخير أرزاقهم، فإن علي بن عيسى كان يؤخرها"، كما أن حامد بن العباس قد "ضجر من المقام ببغداد دون عمل، وليس له من الأمر شيء غير لبس السواد"، في الوقت الذي سعى فيه للحسن بن علي بن الفرات بمساعدة مفلح الأسود أمير الشرطة، عند الخليفة ووالدته، بالوزارة لأبي الحسن بن الفرات، وضمناً لذلك أموالاً جليلة. لم يصادر حامد بن العباس عند اقصائه واستيزار علي بن الفرات (الصابي، ٢٠٠٣، ص٤٠)،(Al-Sabi, 2003, P40)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٩١) (Msquih, 2003, 5/91) .

كما جرت به العادة، وذلك لأنه شرط على المقتدر عند استيزاره ألا يسلمه لمكروه أو مصادرة، على ألا يأخذ لقاء وزرائه أجراً، وقد وفى المقتدر بشرطه فكتب كتاباً بذلك إلى ابن الفرات الذي اضطر عندئذ إلى اقراره على واسط، حتى استطاع أن يعمل الحيلة للقبض عليه ومصادرته، بعد أن ناظره بمحضر من القضاة والكتاب، ومع أن ابن الفرات قد أظهر ألمه وجزعه من التعذيب الذي نال علي بن عيسى بأمر والده المحسن، وعلى الرغم من أنه كتب إلى الخليفة يشفع له "لأنه من مشايخ خدم أمير المؤمنين"، لكنه زعم أنه خائن، فصادره وحاول إبعاد كل المنافسين أو القادة الذين بإمكانهم التأثير في الخليفة، فأبعد مؤنساً إلى الرقة، وسعى بنصر الحاجب وشفيع المقتدري، حتى أضعف تأثيرهما على الخليفة. اتبع ابن الفرات سياسة الشدة، وكان يرى بأن اعتداله في السابق هو المسؤول عما حصل من اقصاء ومصادرة وإهانة في وزارته الثانية، وقد قام ولده المحسن بإرهاب خصومه وايذائهم مما يحمله مسؤولية ذلك، وإن كان اشتراك المحسن في الوزارة دون رضى أبيه الوزير (الصابي، ٢٠٠٣، ص٤٠)،(Al-Sabi, 2003, P40)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٩١) (Msquih, 2003, 5/91) (الدوري، ١٩٤٥، ص٢٠٤)(Aldawri, 1945, P204)، (الهمداني،ج١، ص٤٣) (AlHamdani, , 1/43).

وعلى الرغم من أن كسب تأييد الرأي العام لم يكن من مستلزمات بقاء الوزير في منصبه، فإن ذلك إضافة إلى ما نجم عن قسوة عصبته وموقف الحاشية ومؤنس، كانت العوامل التي وضعت خاتمة وزارة ابن الفرات، فلقد حدث هياج عام في بغداد، بسبب المذبحة التي أوقعها الهجري بالحجاج "فخرجت النساء منثرات الشعور، مسودات الوجوه إلى الجانبين، وانصاف اليهن حرم الذين نكبهم ابن الفرات"(ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٥٠-٥١)(Ibn Al'Athir, 1871, 8/50-51)، مما أربك العاصمة، واصبح الوزير عاجزاً عن التصرف أو السيطرة، فاستشار الخليفة، وطلب رأيه بحضور نصر الحاجب الذي استغل

الظروف، فبسط لسانه على الوزير، وأتهمه بالعمل على إضعاف الدولة عن الطريق ابعاد المخلصين للخلافة (الصابي، ٢٠٠٣، ص٦٠-٦١)،(Al-Sabi, 2003, P60-61)،(مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٢١) (Msquih, 2003, 5/121).

إنَّ ذلك الهياج وضع الخاتمة لوزارة ابن الفرات الثالثة والاخيرة، فقبض عليه وعلى والده المحسن وحملاً إلى دار الوزارة بالمحرم، ونوظر الوزير فلم تثبت عليه خيانة، وكونه أفشى خلال مناظرته بعض أسرار المقتدر دفاعاً عن نفسه من مسؤولية ابعاد مؤنس، فأبرز رقعة موجهة له من المقتدر يشكو فيها أفعال مؤنس وإثاره القبيحة ويأمر باخراجه إلى الرقة والتوكيل به، حتى يخرج (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٣١) (Msquih, 2003, 5/131).

وقد أغاظ هذا العمل الخليفة، فأمر بأن يضرب ابن الفرات بالسوط ، غير أن التعذيب الشديد لم يؤثر في ابن الفرات وولده المحسن إذ امتنعا عن الاقرار بشيء أو الموافقة على مصادرتهما بأي مبلغ. ورأى المقتدر أن يغير العنف بإزائها، وأن يعود اللطف ثانية بهما، لعل ذلك يسهل حصوله على أموالها، فأمر بحملها إلى دار الخلافة، ولكن الوزير الجديد: "أبو القاسم الخاقاني، خاف على مركزه وأثار مؤنس ونصر بأن يجتمع القواد ويتحالفوا على أنه: متى نقل ابن الفرات وابنه إلى دار الخلافة خلعوا الطاعة" (الصابي، ٢٠٠٣، ص٦٩-٧٠)، (Al-Sabi, 2003, P69-70)،(مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٣٧) (Msquih, 2003, 5/137) ، وأعقب ذلك حصول شغب بين الجند، وتطرفوا إلى المطالبة بقتلهما ، واضطر الخليفة إلى ذلك: فوقع إلى نازوك بأن يركب إلى موضعهما ويضرب اعناقهما ويحمل رأسيرهما إليه (الصابي، ٢٠٠٣، ص٦٩-٧٠)، (Al-Sabi, 2003, P68-69)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٣٥-١٣٦)(Msquih, 2003, 5/135-136)، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٥١-٥٢)(Ibn Al'Athir, 1871, 8/51-52)".

وقد استعظم نازوك الأمر وشك في صحته، إذا لم يكن يتوقع أن تصل العلاقة بين الخليفة واحد وزرائه إلى هذا المستوى، فامتنع من تنفيذ الأمر وقال: "هذا أمر لا يجوز أن أعمل فيه بتوقيع" (الصابي، ٢٠٠٣، ص٧١)، (Al-Sabi, 2003,P71)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٣٨) (Msquih, 2003, 5/138)، مخافة أن يكون في الأمر خدعة واشترط لتنفيذ مشافهة الخليفة له: وقد تم ذلك، "ونفذ الأمر فقتل وأغرق رأسهما في الفرات، وطرحت جثماهما في دجلة" (الصابي، ٢٠٠٣، ص٧١)، (Al-Sabi, 2003, P71)، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٥٢) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/52).

إنَّ هذا الذي ارتكب بحق الوزير: لا يمكن إلا أن يعبر عن مدى تدخل الجند والحاشية الجشعة والحرم، ومدى الانحلال في علاقة الخليفة بالوزير، والانحطاط الذي وصل اليه منصب الوزارة، ومدى الاستهانة به، وإن كان من الممكن اعتباره من نتائج أعمال المحسن ابن الوزير وشريكه في منصبه، تلك الأعمال الطائشة التي ولدت الحقد في قلوب الحاشية والقادة حتى الخليفة نفسه لم تكن علاقة الخليفة المقتدر بوزيره الخاقاني (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٣٨) (Msquih, 2003, 5/138)، منه منذ البداية، فلم يكن يميل إلى استيزاره أصلاً، وكان يقول: "ابوه خرب الدنيا، وهو شر من أبيه"، وقد ولي الوزارة في ٩ ربيع الأول سنة ٣١٢هـ- ٩٢٤م ، لكنه اضطر إلى ذلك بتأثير مؤنس والحرم والحاشية (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٢٧) (Msquih, 2003, 5/127).

وقد ازدادت هذه العلاقة تأزماً عندما عجز عن "تصريف شؤون الدولة وأذن أعماله إلى ضياع الأمور وفساد التدبير"(مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٤٢) (Msquih, 2003, 5/142)، إذ أنه عجز عن دفع رواتب الجيش، "فأشرفت بغداد، على فتنة عظيمة"(مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٤٢) (Msquih, 2003, 5/142)، اضطر الخليفة معها إلى دفع الرواتب من ماله الخاص، واعتمد في توزيعها على ياقوت وليس على الوزير كما كان في السابق وهذا أمر له دلالته في انحطاط مكانة الوزير الخاقاني عند الخليفة، فنزله، وسلمه إلى الخصبي، وزيره الجديد، الذي تشدد بمصادرته ومصادرة كتابه بأمر من المقتدر (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٤٢-١٤٥) (Msquih, 2003, 5/142-145) ، (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص٢١٣)(Ibn Taghri Bardi, 1955,3/213) .

لم يقدر للخصبي، أن تكون علاقته بالخليفة أحسن من سلفه، إذ كان "يواصل شرب النبيذ ليلاً، والنوم بالنهار في أيام وزارته كلها، وإذا انتبه يكون مخموراً لا فضل للعمل" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٤٣) (Msquih, 2003, 5/143) ، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٥٥)(Ibn Al'Athir, 1871, 8/55)، فزاد ذلك في إرباك إدارة الدولة مع اشتداد الأزمة المالية، حتى أشار مؤنس بعزله واستيزار علي بن عيسى، فتم ذلك وقبض عليه، تمكن علي بن عيسى الذي استلم الوزارة في صفر سنة ٣١٥هـ- ١١ نيسان ٩٢٧م ، بنشاطه وكفايته واستخدامه للقديرين من الكتاب والعمال من معالجة القضايا المالية وتسيير دفة الحكم بحرارة وكانت علاقته بالخليفة حسنة، فعندما أحس الوزير بضغط الحاشية على الخليفة لعزله بسبب تدابيره المالية، استغنَ عن الوزارة لكن الخليفة المقتدر رفض ذلك وقال له: "أنت عندي بمنزلة المعتضد بالله، ولا بد من أن تصبر وتتحمل"(الصابي، ٢٠٠٣، ص٣٤٠)، (Al-Sabi, 2003, P340)، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٦٢)(Ibn Al'Athir, 1871, 8/62).، وعندما امتنع الوزير من استلام راتب الوزارة وضياع اقطاع

الوزراء، واكتفى بما يرده من ضيعته "كتب إليه المقتدر بالشكر، وأنه لا بد من أن يفيض الرزق على الرسم، فأعلن علي بن عيسى أنه لا يقبض رزقاً لهذه الخدمة، لأن مذهبه ترك التنعم" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٥٩) (Msquih, 2003, 5/159)، إلا أن هذا الوزير القدير اضطر إلى الاستقالة، كان ذلك في ١١ ربيع الأول سنة ٣١٦هـ- مايس ٩٢٥م، بعد أن أربك الخليفة تدابيره المالية، حين منح للجند أرزاقاً إضافية(*). كانت علاقة الخليفة بوزيره الجديد أبي علي بن مقله حسنة، إذ تولى الوزارة في ١٥ ربيع الأول ٣١٦هـ- ٨مايس٩٢٥م، وقد استمرت هذه العلاقة على وضعها على الرغم من بقاء ابن مقله في منصبه بعد خلع المقتدر وبيعه القاهر سنة ٣١٧هـ- ٩٢٦م، وذلك لأن الوزير لم يحدث خلال هذه المدة أمر يمنع أن يفسر بمعاداة المقتدر، وبعد عودة المقتدر إلى الحكم، خلع عليه وعلى ولديه اللذين قلدهما الدواوين، ثم خلع عليه ثانية، وكناه وكتب بذلك إلى الأطراف ، غير أن هذه العلاقة الحسنة لم تستمر بعد أن ارتبكت الإدارة، نتيجة عزل المقتدر وإعادته، إذ تطلب الوضع مبالغ كبيرة للبيعة الجديدة، ولا رزاق الجند، ولما لم تف أموال الخلافة بذلك أمر المقتدر بارتجاع(*) ما كان اقطعه للناس من الأموال والضياع والمستغلات، وأفرد لها ديواناً خاصاً، فسبب ذلك ازدياد خصوم الوزير والواشين به من أولئك الذين أصابهم الضرر من جراء هذا التصرف، كما أن الخليفة أخذ يشك في اخلاص وزيره وولائه له فكان يتهمه بالميل إلى مؤنس الذي كان مستوحشاً منه، فبادر إلى اقصائه من الوزارة عند أول فرصة سنحت له تحرر فيها من تأثير مؤنس بل أنه كاد أن يقتله، عندما طلب منه مؤنس إعادته إلى الوزارة، لو لا وساطة علي بن عيسى الذي قال له: "ما ذنب وزيرك في شفاعة مؤنس له" (القرطبي، ١٩٨٢، ص١٠٥)(Alqartabi, 1982, P105) (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٠٣) (Msquih, 2003, 5/203).

وشهد عام ٣١٨هـ- ٩٢٧م، تطوراً مهماً في علاقة الخليفة بوزرائه، ففي هذه المدة وعلى الرغم من أنه لم يخضع تماماً لتأثيرات الحرم والحاشية والجيش في اختيار لوزرائه، فإنه (أي الخليفة) كثيراً ما يضطر إلى استيزار أشخاص لا رغبة له فيهم، ولذلك نجده يعمد إلى تعيين أشخاص بجانب الوزير يسلبون منه اختصاصاته ولا يبقون له كبير أثر في الادارة أو شؤون المال، ومثال على ذلك: ما حصل في وزارة سليمان بن الحسن(**)، إذ أصدر الخليفة أمراً إلى علي بن عيسى "الاشراف على سائر الأمور من الأعمال والدواوين"(مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٠٥)

(*)منحهم المقتدر في ذلك ٢٤٠ الف دينار في السنة مع زيادة النفقات وأرزاق الجند، (ابن الأثير، ١٨٧١، ص٦٢).

(**)ابو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد، وتولى هو وأبوه الوزارة، وتولى هذه الوزارة في ٣٠ جمادي الأولى سنة ٣١٨هـ- ٩٢٧م.

(Msquih, 2003, 5/205)، وقد نفذ هذا الأخير أمر الخليفة، "فصار يصل مع سليمان إلى المقتدر ولا يقلد سليمان أحداً، ولا يصرفه، ولا يعمل شيئاً إلا بموافقة علي بن عيسى"(مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٠٥) (Msquih, 2003, 5/205).

وتكرر في ذلك في وزارة الكلوذاني(*)، إذ قلص الخليفة صلاحياته كثيراً. وذلك بأن أمر الخليفة علي بن عيسى بمحضره "بأن يجري على عاداته في الاشراف على الأمور والحضور معه، وعرفه أنه قد أفرده في المظالم دون الكلوذاني"(**)، وهكذا انقطعت موارد الوزير فضلاً عن ضعف أثره في توجيه الادارة، كل ذلك كان بسبب كره الخليفة له ولائه فرض عليه من قبل مؤنس، "ولم تمض مدة شهرين على ذلك حتى أقصاه الخليفة عن الوزارة"(ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص٢٩٩)(Ibn Taghri Bardi, 1955,3/299)، وعندما تمكن الخليفة المقتدر من تنفيذ رغبته باستمرار الحسين بن القاسم(***)، غير أن علاقته أصبحت وثيقة، فقد وافق الخليفة على شروطه لقبول الوزارة وهي: أن يستلم جميع اختصاصات الوزير و"ألا ينظر علي بن عيسى في شيء من الأمور، ولا يجلس للمظالم" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢١٩) (Msquih, 2003, 5/219)، بل لقد تأزمت علاقة الخليفة بمؤنس عندما شكا الأخير دسائس الوزير هذا، وطلب من الخليفة عزله عن الوزارة فرفض.

ومن جهة أخرى فقد تصرف الوزير على وفق رغبة الخليفة عندما خرج مؤنس من بغداد، إلى الموصل مغاضباً له، إذ أصدر أوامره بقبض أملاك مؤنس ومن معه، وأفرد لذلك ديواناً خاصاً، فازدادت مكانته لدى الخليفة المقتدر، وأمر أن يكنى، ولقب "عميد الدولة" تشريفاً له، وبأن "يضرب لقبه على الدنانير والدراهم"، وهذا يدل على تحسين جدي في مركز الوزير وعلاقته بالخليفة، غير أن هذه الصلة بين المقتدر ووزيره الحسين بن القاسم لم يقدر لها الاستمرار طويلاً، إذ إن تصرف الوزير في مناقشة للراضي بمحضر الخليفة أظهر ركاكته وسوء أدبه مما سبب غضب الخليفة عليه وإقصاءه عن الوزارة (الهمداني،ج١، ص٨٣) (Al-Hamdani, 1/83) ، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج١، ص٨٣) (Ibn Al'Athir, 1871, 1/83)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٢٣) (Msquih, 2003, 5/223).

(*) أبو القاسم عبد الله بن محمد الكلوذاني تولى الوزارة من ٢٧ رجب ٣١٩هـ- ٩٢٨م، (ابن الأثير، ١٨٧١، ج٨، ص٧٦).

(**) يشير مسكويه إلى أن "كثيراً من الأموال كانت تصل الوزير من أرزاق قوم لا يحضرون، وتسبيبات بأسماء قوم لم يخلقوا، وما كان يسبب الغلمان والوكلاء في الدار برسم الفقهاء والكتاب، وما كان يستطلق له من الورق والقراطيس"، تجارب الأمم، ج٥، ص٢١٢- ٢١٣، (ابن الأثير، ١٨٧١، ج٨، ص٧٧).

(***) عميد الدولة الحسين بن القاسم بن عبد الله بن سليمان بن وهب، ولي الوزارة المقتدر بالله في ٢٩ رمضان سنة ٣١٩هـ، ٦ تشرين أول ٩٣١م، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢١٤)، (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص٢٢٩)، (ابن الأثير، ١٨٧١، ج ٨، ص٨٧).

أما بالنسبة للفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات ، آخر وزراء الخليفة المقتدر بالله، فليس ما هناك ما يستحق البحث سوى أنه ظهر له من ضعفه ما جعله يفكر في عزله واستزار ابن مقلة، لو لا تدخل الحاشية. لقد حاول الوزير أن يمنع اصدام جيش الخليفة بجيش مؤنس عند انحداره من الموصل، وكان يميل إلى الصلح وحل الخلاف عن طريق المفاوضات، ومع ذلك فلم يؤخذ برأيه هذا، مما يثير إلى ضعف تأثيره على الخليفة الذي سيطرت عليه العاطفة، وتحدى مؤنساً فأمر بالحرب، وكانت نتيجتها مقتله في ٢٦ شوال ٣٢٠هـ- كانون أول ٩٣٢م (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٢٩) (Msquih, 2003, 5/229)، (المسعودي،١٨٧٦م،ج٤،ص٣٠٦) (AlMessaoudi, 1876,4/306)،(ابن الجوزي،١٩٣٩، ج٦، ص٢٤٣)، (Ibn Al-Jawzi, 1939, 6/243)، (القرطبي، ١٩٨٢، ص١٧٤-١٨٠)(Alqartabi, 1982, P174-180).

أما عن علاقة الخليفة القاهر (٣٢٠- ٣٢٢هـ- ٩٣٢- ٩٣٣م) بأول وزرائه، أبي علي بن مقلة فكانت حسنة، فقد أكرمه وخلع عليه خلعتين بعد أن هدأت الفوضى التي أعقبت مقتل الخليفة المقتدر واستقامت الأمور، ومع ذلك فلم يقدر لتلك العلاقة أن تستمر طويلاً، فقد بدأ الوزير يشك في نوايا الخليفة وحسن سريرته، وشاركه في ذلك قادة الجيش- وهم الموجهون لسياسة الوزير في هذه المدة- وأخذوا يضيقون على الخليفة القاهر، حتى جعلوا على باب الخلافة من يفتش "كل من يدخل ويخرج من الرجال والنساء والخدم، ويفتش كل من يدخل إلى القاهر" (ابن الجوزي،١٩٣٩، ج٦، ص٢٤٩) (Ibn Al-Jawzi, 1939, 6/249)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٥٩-٢٦٠) (Msquih, 2003, 5/259-260)، وقد اشتدت الرقابة على القاهر حتى أن الموكل بالتفتيش "فتش لبناً حمل إلى القاهر وادخل يده فيه لئلا يكون فيه رقعة" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٦٥)(Msquih, 2003, 5/265)،(ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٨٥) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/85)

وقد حاول الوزير ابن مقلة أن ينهي الوضع الشاذ، ويتخلص من خطر القاهر بخلعه من الخلافة والمجيء بأبي أحمد بن المستكفي، وتشاور مع القادة في ذلك، فاتفقت كلمتهم معه وبايعوا المرشح الجديد، ولكن ذلك بلغ الخليفة القاهر، فبادر إلى القبض على رؤوس المؤامرة في الجيش وقتلهم، غير أن الوزير تمكن من الهرب والاختفاء، فأحرقت داره بعد أن نهبت ووقع الهياج والنهب في بغداد، وأختار القاهر لوزارته عند ذلك أبو جعفر محمد بن القاسم، حيث استوزره القاهرة في شعبان سنة ٣٢١هـ- ٩٣٣م، لكنه لم يطلق يده بالتصرف في أمور الدولة، بل حدد صلاحياته، فمنعه مثلاً "من النظر في أعمال واسط وسقي الفرات" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٦٥)(Msquih, 2003, 5/265)، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٨٧) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/87)، عهد بذلك إلى علي بن عيسى، إذ اعتمد

من تدبير المعاون فيها وأصدر بذلك توقيعاً بخطه، وبقى في الوزارة ثلاثة أشهر ونصف تقريباً، ويبدو أن تصرف الخليفة هذا كان نتيجة ضعف شخصية الوزير ورغبة الخليفة في تركيز الأمور بيده، ولعل في اتجاه القاهرة هذا ما سوّغ اقدامه على اقصاء وزيره هذا بعد مدة قصيرة، إذ اعتقله حتى وفاته، وأعقب ذلك ارتباكاً في علاقة القاهر بالمرشحين لمنصب الوزارة، إذ أرسل الى اسحاق بن علي القناني، وعبد الوهاب بن عبد الله الخاقاني، على أن يولي احدهما الوزارة والآخر الدواوين، فلما حضر واستقبلهما القواد أصدر القاهر أمره بالقبض عليهما، "وادخلهما الحبوس الغامضة"، وكذلك كان الحال مع سليمان بن وهب. وقد تمكن الفضل بن جعفر من الاستتار عندما أرسل الخليفة في طلبه ليستوزره (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٦٥) (Msquih, 2003, 5/265)، (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٨، ص٩٠) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/90).

كان أبو العباس أحمد بن عبد الله بن سليمان الخصيب، آخر من وزر الخليفة القاهر، ويبدو أنه كان يتمتع بثقة الخليفة إذ أعطاه حرية اختيار وتقليد من يعتقد صلاحه من الكتاب لإدارة الدواوين، كما أنه ناظر برأيه بعض الناس وصادرهم (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٧٢-٢٧٣) (Msquih, 2003, 5/272-278)، (الهمداني، ج١، ص١٠١)(Al-Hamdani, 1/101).

إنَّ خلع الخليفة القاهر يمثل انتصاراً لمحاولات وزيره الأول ابن مقلة الذي كان يراسل قادة الجيش والأمراء، وهو من استتاره، ليحرضهم على القاهر ويخوفهم منه، كما أن سلوك القاهر وبطشه قد اخافا الجند، فأثمرت تحريضات ابن مقلة، إذ هجم الجند على دار الخلافة وقبضوا على القاهر وأعلنوا خلعه، وتمكن وزيره الخصيب، وكان في دار الخلافة عند الهجوم عليها، من الخروج من الدار بعد أن أبدل زيه (ملابسه) بأن لبس ملابس النساء (مسكويه، ٢٠٠٣،ج٥، ص٢٨٦) (Msquih, 2003, 5/286)، (الهمداني،ج١،ص١٠٦) (Al-Hamdan, 1/106).

وعند مبايعة الخليفة الرضي بالله بالخلافة في السادس من جمادي الأول تم مبايعة الرضي بالخلافة عام ٣٢٢هـ- ٩٢٣م ، وأمر بإحضار علي بن عيسى لاستيزاره ولكن علياً اعتذر بعجزه وكبر سنه وضعفه، وأشار بابن مقلة، فاستوزره وجعل علي بن عيسى ناظراً معه، في الوقت الذي عين الوزير، أبا الفتح الفضل بن جعفر، خليفة له على سائر الأعمال، وهكذا أصبح للوزير شريك في اختصاصاته ونائب يخلفه في أعماله، غير أن ذلك لم يستمر بسبب ازدياد نفوذ محمد بن ياقوت الذي وضع نهاية لسلطة الوزير إذ اضطره إلى "اطباق دواته وترك النظر في شيء البتة" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٦٥) (Msquih, 2003,

5/265)، (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٨، ص٩٠) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/90)، (الصولي، د. ت، ص٣١) (Alsoli, 31).

غير أن الخليفة بعد أن لاحظ استبداد ابن ياقوت بالأمر اتفق مع وزيره ابن مقلة، حتى قبض عليه، وتمكن الوزير عند ذلك من مباشرة اختصاصاته وتوجيه الادارة وتسيير جهاز الدولة (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص٣٤٩) (Ibn Taghri Bardi, 1955,3/349).

ومن الطريف أن نذكر هنا أن شخصاً ثانياً اطلق عليه اسم "الوزير" خلال هذه المدة، وهو ابن الوزير، فقد خرج توقيع الراضي بالله بتلقيب أبي الحسن علي ابن الوزير ابي علي ابن مقلة، بالوزير، "كما أنه أمره" بأن يكون الناظر في الأمور صغيرها وكبيرها، وخلع عليه خلع الوزير، وطرح له مصلى في مجلس أبيه"، ولعل في ذلك ما يشير إلى ازدياد ثقة الخليفة بوزيره وإكرامه وإعزازه له في تشريف أبنه، إذ كان أبو علي ابن مقلة الوزير هو الذي يصرف ادارة الدولة، بدليل أن أمور الوزارة قد أصابها الخلل واضطراب عند غيابه، حينما أصعد للموصل بأمر الخليفة لمحاربة بني حمدان، واستخلف ابنه في العاصمة، إذ اضطر إلى الرجوع في محاولة منه لإصلاحها، ولقد ساءت علاقة الراضي بوزيره بعد ذلك إذ حمله مسؤولية تردي الأوضاع وقلة الموارد، وعندما حاصر الجند دار الوزير، وقبضوا عليه، فطلبوا من الخليفة استيزار غيره، امتدح عملهم ورد الاختيار اليهم (الصولي، د. ت، ص٨١) (Alsoli, 81)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣٣٦) (Msquih, 2003, 5/336)، (الهمداني، ج١، ص١١٧) (Al-Hamdani, 1/117) (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٢٨١) (Ibn Altaqtaqiu, 1960, P281).

وقد استوزر الخليفة الرضي بالله بعده عبد الرحمن بن عيسى يوم الأثنين ٦حمادي الأولى سنة ٣٢٤هـ- ٩٣٥م، وقبض عليه في ٦ رجب سنة ٣٢٤هـ، بعد أن اعتذر علي بن عيسى عن قبولها، ومع ذلك فإن تصريف الأمور كان يجري على يد علي، الذي سرعان ما تمكن من الأمر، وغلب على التدبير، غير أنهما لم يستطيعا أن يصرفا إدارة الدولة كما يجب بسبب انقطاع الموارد، فشعبة الحاشية ضدهما [*]، حتى عزلا، وقبض عليهما، وتمت مصادرتهما، فلم يستطع ابو جعفر محمد بن القاسم الكرخي، ووزر للخليفة الراضي في مستهل جمادي الآخرة سنة ٣٢٣هـ- ٩٣٥ ولمدة شهرين ونصف، ثم وزر للخليفة المتقي في ٢٥ ذي القعدة، سنة ٣٢٩هـ ، أن يدير الأمور، إذ تأزم وضع الخلافة بتقلص ظلهما وانقطاع مواردها من واسط والبصرة بتغلب ابن رائق، "كما قطع البريدي حمل الأهواز وأعمالها، وكان

[*] ذكر الصولي بأن سعيد بن عمر بن شكلا طلب عند أبي الحسن ابن الفرات وعند أخيه ما كان يجده عند غيرهما، حضر ذلك عليه، ولم يستحلا أن يمدا أيديهما إلى أموال الناس، فحمل الراضي على عزلهما أما ابن الأثير، فيشير صراحة إلى أن عزلهما كان من عمل الغلمان والترك، (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٨، ص١٠٩) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/109)

ابن بويه قد تغلب على فارس" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣٥٠) (Msquih, 2003, 5/350)، (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٨، ص١١٢) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/112)، فاضطر الوزير إلى ترك الوزارة والاستتار خوفاً من الفتنة، فاستوزر الراضي سليمان بن الحسن(*) ، على أمل تحسن الأحوال، غير أن ذلك لم يمنع من سير ادارة الدولة وأحوالها المالية نحو التردي، بل أنها ازدادت سوءاً، وانذرت باحتمال شغب الجند بسبب تأخر أرزاقهم، لذلك فقد اضطر الرازي إلى مراسلة أبي بكر محمد بن رائق تولى امارة الأمراء مرتين، الأولى في سنة ٣٢٤هـ- ٩٣٥م، والثانية ٣٢٩هـ- ٩٤٠م، وكان قد تزوج من ابنه أبي الفتح بن الفرات، الذي "تضمن القيام بالنفقات، وإزاحة علة الجيش والحشم، ثم أرسل له رسولاً من حاشيته عرفه أنه قد "قلده الامارة ورئاسة الجيش وجعله أمير الأمراء، ورد إليه تدبير أعمال الخراج والضياع وأعمال المعاون في جميع النواحي، وفرض إليه تدبير المملكة، وأمر أن يخطب له على جميع المنابر في الممالك وبأن يكنى، وأنفذ اليه الخلع واللواء... وانحدر أصحاب الدواوين كلهم وجمع قواد الساجية"(مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣٥٠) (Msquih, 2003, 5/350).

وحينما وصل ابن رائق إلى بغداد في ٢٠ ذي الحجة سنة ٣٢٤- ٩٣٥م، "ورتب فوق الوزير وخلع عليه، وركب إلى مهر به في الحلبة، وحمل إليه من دار السلطان الطعام والشراب والفواكه عدة أيام وخدمه في ذلك خدم السلطان" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣٥١) (Msquih, 2003, 5/351). كان من نتائج عمل الراضي هذا أن "بطل أمر الوزارة فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط، وأن يحضر في أيام المواكب دار السلطان بسواد وسيف ومنطقه، ويقف ساكناً، وصار ابن رائق وكاتبه ينظران في الأمور كلها" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣٥٢) (Msquih, 2003, 5/352)، (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٨، ص١١٣) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/113).

ومع ما تقدم، فإن منصب الوزير قد استمر من الناحية الشكلية على الأقل حتى بعد أن تسلط أمير الأمراء، فعندما عزل سليمان بن الحسن على الوزارة، أشار أمير الأمراء على الخليفة باستيزار الفضل بن جعفر بن الفرات الثاني، الذي كان يتولى الخراج بمصر والشام، أملاً في الحصول على أمواله، فاستوزره، غير أن هذا الوزير أحس بحرج موقفه بعد استلامه الوزارة بمدة قصيرة "ورأى لنفسه التروح خوفاً من فتنة ابن رائق فأطمعه في تحصيل الأموال

(*) كان استتار الكرخي يوم الأثنين ٨ شوال سنة ٣٣٤هـ- ٩٣٥م، واستيزار سليمان بن الحسن بن مخلد في العاشر من شوال منها، وهذا ينفي ما ذهب اليه زامباور في معجمه إذ اعتبر تاريخ وزارته خطأ في ١٥ رجب، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣٥٠) (Msquih, 2003, 5/350).

(**) ذكر ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بأنه تولى "وزارته الخليفة وزرائه ابن رائق"، ج٨، ص١١٢.

من الشام"، وقد وافق الخليفة وأمير الأمراء على اقتراح الوزير الذي تولى بغداد ، بعد أن استحلف له نائباً يقوم مقامه عند الخليفة، ولكن نائب الوزير هذا لم يستطع التصرف بشيء من دون مشورة قاضي القضاة، الذي اختص بالخليفة حتى حلَّ محلَّ الوزارة، ومن المرجح أن يكون قد ناب عن الوزير الفضل بن جعفر بعد سفره إلى الشام نائبان. فقد ذكر الصولي ذلك عند حديثه عن محاربة الراضي بن حمدان إذ أمر الخليفة "أن يكون عبد الله ابن علي البغوي خليفة الوزير الفضل بن جعفر خارجاً معه، وأن يكون عبيد الله بن محمد الكلوذاني خليفة الوزير على الأعمال والأموال مقيماً ببغداد" (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣٥٠) (Msquih, 2003, 5/350)، (ابن العماد، ١٩٣١م، ج٢، ص٢٠٩) (Ibn Al'Amad, 1931, 2/209) .

ومع أن الراضي قد عرض الوزارة بعد وفاة الفضل بن جعفر على (ابنه) فانفذ إليه كتاباً طلبه منه أن يدبر ما يريده أبواه، "فإنه عرضها على أبي عبد الله البريدي الذي امتنع عن قبولها أول الأمر، ثم وافق على توليها بعد أن شرط لنفسه شروطاً، ولم يجعل مقره ببغداد" (الصولي، د. ت، ص١٣٤) (Alsoli, P134)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٤٠٩) (Msquih, 2003, 5/409)، (ابن العماد، ١٩٣١م، ج٢، ص٣٠٨) (Ibn Al'Amad, 1931, 2/308).

وقد سوغ الراضي قبوله لتلك الشروط بقوله: "إنَّ الوزارة قطعة من الخلافة، ووهنها وهن الخلافة، وكنت استكتبت الفضل بن جعفر... فلما مات نظرت إلى من بالحضرة، فإذا هم من عرفت، وأن علقت هذا الاسم بواحد منهم لما مضى عليه أسبوع حتى يسأل ما لا يقدر عليه، ويمتهن كل الامتهان، فلم أجد غير البريدي"(الصولي، د. ت، ص١٣٤-١٣٥) (Alsoli, P134-135)، إلا أن ذلك لم يحقق للراضي ما كان يصبو إليه، فقد استبطأ حمل الأموال التي تعهد بها البربري، وعند ذلك عزم على محاربته، فنصح بخلعه من الوزارة قبل المباشرة بحربه(*)، وعند ذلك استوزر سليمان بن الحسن، مما هيأ لأمير الأمراء وبحكم التركي الفرصة لأن ينحدر بالجيش إلى واسط لحرب البريدي، حيث تمكن من دخولها والاستقرار بها، ثم أرسل كتابه إلى بغداد، لينوبوا عنه بالتصرف، حيث لم يبق الوزير حتى وفاة الراضي أثر يذكر فيما عدا التسمية (الصولي، د. ت، ص١٤٠) (Alsoli, P140) (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص٢٦٦) (Ibn Taghri Bardi, 1955,3/349) (الذهبي، ١٩٦٣، ج٢، ص٢٠١) (Aldhahabi, 1963, 2/210)، بل لقد منع الوزير والكتاب من دخول الدواوين وبيوت الأموال أو تصريف أمورها عند وفاة الراضي انتظاراً لرأي أمير الأمراء بحكم في واسط الذي أمر بأن يشترك الوزير سليمان بن الحسن مع من تقلد

(*) يذكر الصولي: "كيف تقاتل من له اسم الوزارة" . أخبار الراضي والمتقي، ص١٤٤.

الوزراء في الماضي وأصحاب الدواوين ومشايخ العباسيين والعلويين والقضاة ووجوه البلد في التشاور لاختيار الخليفة، فتم اختيار المتقي لله (الهمداني، ج١، ص١٤٧) (Al-Hamdani,1/147)، (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٨، ص١٣٠) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/130)، الذي اقر سليمان بن الحسن أخر وزراء الراضي على وزارته على ما جرت عليه العادة، وإن كانت جميع مسؤوليات الوزير قد سلبت منه، وتركزت بيد الكوفي كاتب بحكم التركي، وكذلك الحال كان مع الوزير أحمد بن محمد بن ميمون الذي ولى الوزارة بعده، وقد سبق وأن ذكرنا أن كلاً من البربري والوزير ابن ميمون قد خاطب صاحبهما بالوزارة، كما كان الناس خاطبوا الاثنين بها. ثم تنازل ابن ميمون عن التسمية وانفرد بها البربري، ولعل ذلك قد حصل بمواطأه الخليفة (الصولي، د. ت، ص١٩٩) (Alsoli, P199)، (المسعودي، ١٨٧٦م، ج٤، ص٣٤٠) (AlMessaoudi, 1876,4/340) (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص٢٧١) (Ibn Taghri Bardi, 1955,3/271).

تحكم أبو عبد الله البردي بأمور الدولة منفرداً برأيه، معتمداً في ذلك على قوة الجيش وليس على قوة الوزارة، وألزم الخليفة بدفع أربعمائة الف دينار بحجة صرفها على رجاله، ثم وكل الوزير السابق، وأمر بمحاسبته، ثم حاول أن يحسن علاقته بالخليفة فزوج ابنته من عبيد الله ابن المتقي لله، ولعله قام بذلك لتثبت مركزه عن طريق الارتباط العائلي بالخلافة العباسية، ثم عزم على زيارة الخليفة في عيد الفطر، إذ لم يكن قد زاره منذ دخول بغداد، فأشيع بأن الديلم قد تواطؤوا على قتله منذ قيامه بتلك الزيارة، مما أدى إلى إلغائها، وخاف الديلم أن يوقع بهم بسبب ذلك، فقبضوا عليه، وأعانهم العامة فهرب الوزير أبو عبد الله البردي منحدراً بدجلة إلى واسط، وشغر عندئذ منصب الوزارة (الصولي، د. ت، ص٢٠٠-٢٠١) (Alsoli, P200-201) ، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٦، ص٣) (Msquih, 2003, 6/3)، (الصابي، ٢٠٠٣، ص٣٤٤) (Al-Sabi, 2003, P 344). طلب المتقي من علي بن عيسى أن يتولى الوزارة، فامتنع عن ذلك مما منع اخاه عبد الرحمن، لكونهما قاما بمهام ليعطيا الوزير للخليفة فرصة اختيار وزير مناسب، حتى لا ترتبك الادارة لعدم وجود من بصرف الأمور عليه، فكان علي بن عيسى "يصل إلى حضرة المتقي"، وكان أخوه عبد الرحمن يدبر الأمر من غير تسمية بالوزارة. ويبدو أن مشكلة إيجاد وزير استمرت مدة مما اشغل الناس، وذكر الصولي: "كثرت مطالبه العامة الخليفة بأن يستوزر أبنه أبا المنصور، ولكنه لم يوافق على ذلك" (الصولي، د. ت، ص٢٠٣-٢٠٤) (Alsoli, P203-204) ، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٦، ص١٧-١٨) (Msquih, 2003, 6/17-18) .

وربما عدم الموافقة كانت ناجمة عن حكمة، وبعد نظر بقصد أبعاد الشغب من بيت الخلافة، واستمرت الوزارة شاغرة تسعة أيام حتى عهد بعدها إلى أبي اسحاق القراريطي ،

الذي أشار إلى الخليفة أن ينصب أمير يكفيه أمر الجيش، وتكون معاملتهم معه، فخلع على كورتكين الديلمي بالإمارة ، ولكن هذا سلب الوزير سلطانه، ثم قبض عليه، وكان ذلك في ٢٥ ذي الحجة ٣٢٩هـ- ٩٤٠م، فاستوزر المتقي محله محمد بن القاسم الكرخي الذي بقي في منصبه حتى دخول ابن رائق بغداد، واستلامه منصب أمير الأمراء حيث عزله . واستكتب أحمد بن علي الكوفي (من غير تسمية بالوزارة) لامتناعه عن قبولها مع قيامه بعمل الوزير (الصولي، د. ت، ص٢٠٤-٢٠٥) (Alsoli, P204-205) ، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٦، ص٢٢) (Msquih, 2003, 6/22) ، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص١٣٢) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/132) .

وبعد أن تمت المصالحة بين رائق وأبو عبد الله البريدي، وكان ذلك في الخميس ١٥ ربيع الاخر سنة ٢٣٠هـ-٩٤١م، اعيد ابو عبد الله البريدي إلى الوزارة، فاستقر بواسط واستخلف له في بغداد، على حرمة السلطان وتدبير الطاسييج أبو جعفر محمد بن يحيى بن شيرزاد، وحملت له خلع إلى واسط، وقد كان المدير لأمور الدولة والقائم بأعمال الوزارة بأكملها هو أبو عبد الله الكوفي كاتب أمير الأمراء (الصولي، د. ت، ص٢١٩) (Alsoli, P219) ، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٦، ص٢٣) (Msquih, 2003, 6/23) ، (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص٢٧٢) (Ibn Taghri Bardi, 1955,3/272).

ويبدو أن أمير الأمراء أراد أن يضيف عن طريق منح أبو عبد الله البريدي اسم الوزارة الاستقرار واستقرار الموارد المالية، ولم يكن يعني منحه اختصاصات الوزير ومسؤولياته من الناحية العملية بدليل أنه عندما عزم أبو عبد الله البريدي على التوجه إلى بغداد، اسرع ابن رائق بإزالة اسم الوزارة عنه، وصرف خليفته ابن شيرزاد، وخلع على القراريطي، للوزارة. غير أن ذلك لم يؤثر في عزيمة البريدي الذي قوي جانبه بانحياز الجند الأتراك إلى جانبه لعجز ابن رائق عن دفع أرزاقهم، خصصهم على الاستيلاء على بغداد، وقد تم له ما أراد، بعد أن انهزم ابن رائق إلى الموصل مستصحباً معه الخليفة والحاشية ومن تبعهم من الجند، حيث خرج الخليفة من بغداد، يوم السبت ٢٣ جمادي الآخرة سنة ٣٣٠هـ- ٩٤١م، وعاد اليها يوم الأثنين ٢٣ شوال من السنة نفسها (الصولي، د. ت، ص٢٢٢) (Alsoli, P222) ، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٦، ص٢٤) (Msquih, 2003, 6/24)،(ابن تغري بردي،١٩٥٥، ج٣، ص٢٧٤) (Ibn Taghri Bardi, 1955,3/274).

أما الوزير القراريطي فقد استتر ولم يظهر إلا بعد عودة الخليفة، حيث خلع وليه وأعاده إلى الوزارة، ومع ذلك فلم يكن للوزير أمر مع (ناصر الدولة) الحسن بن عبد الله بن حمدان أمير الأمراء، الذي انفرد بتعيين العمال، والذي استطاع بتشديده على قطاع الطرق واللصوص وقسوته في ايقاع الأحكام عليهم انهاء مدة الفوضى وتهدئة الحال في بغداد، كما

أنه منع المصارف من الربا، وتهددهم وضرب دنانير بعيار اختاره، ووفر المال على المحاربين باسقاط ارزاق المولدين من المرتزقة، بل لقد ازداد نفوذه حتى تمكن من اقصاء الوزير، ولعل من مصاهرة الخليفة لبني حمدان أثراً في ذلك وقد تم ذلك في ربيع الأول سنة ٣٣١هـ- ٩٤٢م (الصولي، د. ت، ص٢٢٣-٢٣٠) (Alsoli, P223-230) ، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٦، ص٢٥) (Msquih, 2003, 6/25).

ضمن ابن مقلة مالاً عظيماً لناصر الدولة في أن يستوزره للخليفة، وقد رغب ناصر الدولة في استيزاره لكنه أجل ذلك، وجعل اسم الوزارة على ابي العباس أحمد بن عبد الله الأصفهاني. ولم يكن لهذا الوزير إلا لبس القباء والسيف والمنطقة في أيام المواكب والأعياد، في الوقت الذي كان يباشر فيه الكوفي كاتب ناصر الدولة "تصريف الأعمال والتصرف بالأموال". تأزمت علاقة ناصر الدولة بالخليفة بعد أن قضى على الوزير السابق القراريطي، وعلى كاتبه ابن جبرويه وخليفته المادرائي ، وصادرهما من دون موافقة الخليفة، وازدادت علاقتهما سوءاً بعدما انتزع من الخليفة ضياعه وضياع والدته.

وبدأ يضيق نفقاته، غير أن ذلك أثار العامة فاشتدت الاضطرابات حتى اضطر ناصر الدولة إلى الخروج من بغداد، "وضبط الأتراك ببغداد دار السلطان، وسير الأمور بالحضرة ابو اسحاق القراميطي من غير تسمية الوزارة". وقد استوزر المتقي بعد هدوء الحالة علي بن محمد بن مقلة ، الذي استمر في وزارته حتى خلع المتقي (الصولي، د. ت، ص٢٣٤) (Alsoli, P234)، (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٦، ص٢٥) (Msquih, 2003, 6/25)، (الهمداني،ج١، ص١٧٣) (Al-Hamdani, 1/173) .

استوزر الخليفة المكتفي بالله عند مبايعته بالخلافة أبا الفرج السامري، ولم يكن يتمتع بأي سلطة بجانب توزون أمير الأمراء، ومع ذلك فقد قبض عليه بعد مدة قصيرة، ولم يسمح للخليفة المكتفي بعد ذلك أن يستوزر أحداً، واكتفى بأن سمح له أن يكتب من يريد له أمر صرفه وضياعه فقط (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٦، ص٨٧) (Msquih, 2003, 6/87)، (ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١، ص٢١٠)(Ibn Kathir, 1939,11/210) .

ومن كل ما تقدم يمكن أن نستخلص بأن سلطة الوزارة كانت تتأثر بمدى قوة الخليفة وضعفه، وبعون الأتراك والحاشية منه، وبطبيعة الأزمات المالية أو الادارية التي كانت تجابه الدولة في عهد كل منهم. ولقد لاحظنا من خلال دراستنا هذه بأن سلطة الوزير خلال فترة السنوات التسع التي اعقبت مقتل المتوكل كانت خاضعة

لمشيئة الأتراك، إذ أنهم استضعفوا الوزراء، نتيجة سطوتهم المباشرة على جميع مؤسسات الدولة.

ومما لا شك فيه حصول تطور جديد في علاقة الوزير بالخليفة ابتداء من خلافة المهتدي بالله، فمنذ هذا التاريخ ارتفعت مكانة الوزراء وساد الانسجام والوفاق بينهم وبين الخليفة، ولعل ذلك يعود إلى إشرافه المباشر على أعمال الوزراء وتوجيهه لهم، وقوة شخصية الخليفة من جهة أخرى، ثم رغبة الوزراء في تجنيب الأزمة ما ينجم عن تأزم علاقتهم بالخليفة من عزل ومصادرة.

وفي عهد المكتفي استمرت علاقة الخليفة بالوزير بالتحسن، فقد سمح لوزيره القاسم بن عبيد الله، أن يصرف أمور الدولة بحسب رأيه، وأصبح الغالب في توجيه الادارة والمال، كما تعتبر دليل استقرار لهذه المؤسسة الادارية الخطرة. وبعد وفاة المكتفي لعب الوزير العباس بن الحسن، دوراً كبيراً في المجيء بالمقتدر إلى منصب الخلافة، وبعد انتهاء فتنة ابن المعتز تمتع ابن الفرات بمنزلة عالية لدى الخليفة المقتدر وأمه، فاستقل بتصريف أمور الدولة، ولعل ذلك يعكس مدى ارتفاع مكانة الوزارة.

ويعدّ عصر المقتدر مهماً في بحث طبيعة العلاقات بين الخليفة والوزراء لا لأهمية الخليفة، بل لضعفه، وللظروف محيطة بالخلافة، والنتائج التي ترتبت عن ذلك، إذ أن المنافسة بين الكتاب وظهور كتاب قديرين بين آل الفرات، وآل الجراح أديا إلى تكوين حزبيين متنافسين من الكتاب، يصارعان من أجل الوصول إلى الحكم ، كما تدخل الحرم وكان واضحاً في هذا العصر (الدوري، ١٩٤٥، ص١٩٣)(Aldawri, 1945, P193).

إنَّ التيار الرئيس الموجه لهذه المدة هو دور الوزراء والكتاب الذين صدعوا كيان الدولة بدسائسهم، وحطموا الجهاز الاداري بتخاصمهم، وهم وإن كان عزلهم وتوليتهم بيد الخليفة، فإنهم غطوا على شخصيته الضعيفة، وقاموا بدور أساسي، حتى حطمتهم أخيراً قوة الجيش وعداؤه لهم (الدوري، ١٩٤٥، ص١٩٩)(Aldawri, 1945, P199).

تلك المدة بذل الخليفة المقتدر جهده بشتى الأساليب في محاولة السيطرة عليها ففشل، والتي كان من نتائجها أن أصبح الهياج والفتنة أمرين مألوفين، وأخيراً عندما حاول المقتدر اسناد وزيره الحسين بن القاسم تأزمت علاقته بمؤنس، وكان من مضاعفات ذلك مقتل الخليفة المقتدر (الدوري، ١٩٤٥، ص٢٠٠) (Aldawri, 1945, P200).

وخلال المدة التي سبقت ذلك، بالإمكان ملاحظة تطور مهم في علاقة الخليفة بوزرائه، فعلى الرغم من أنه لم يخضع تماماً لتأثيرات الحرم والحاشية، والجيش في اختياره للوزراء، فإنه كثيراً ما كان يضطر إلى استيزار أشخاص لا رغبة له فيهم، ولذلك نجده يعمد إلى تعيين أشخاص بجانب الوزير يسلبون اختصاصاته، ولا يبقون له أثراً كبيراً في الادارة، كما حصل في وزارة سليمان بن الحسن في وزارته بتاريخ ٣٠ جمادي الأولى، سنة ٣١٨هـ- ٩٢٧م، والكلوذاني (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢١٢-٢١٣) (Msquih, 2003, 5/212-213) .

لقد تميزت مدة حكم القاهر باستبداده، وبخاصة بعد أن فشلت محاولة وزيره ابن مقله لخلعه، فقد رتب القاهر الأمور بيده، واعتقل كثيراً من الكتاب المرشحين للوزارة على أنه وضع ثقته في النهاية بالوزير الخصيب، أقر وزراءه، وتتمتع بحريته في اختيار وتقليد من يعتقد صلاحه من الكتاب لإدارة الدواوين، ويمثل خلع القاهر انتصاراً لمحاولات أول وزرائه ابن مقله الذي أصبح وزيراً للخليفة الجديد. ومن هذا التاريخ تضاءلت أهمية الوزير نظراً لتعاظم منصب (أمير الأمراء) الذي سلب الوزراء اختصاصاتهم، وقد استمر هذا الوضع حتى المدة البويهية إذ اضطرت ظروف الدولة الخليفة الراضي بالله في تعليم ابن رائق هذا المنصب، فوق منصب الوزارة، فكان من نتائج ذلك إبطال عمل الوزير والاكتفاء ببقائه في المنصب من الناحية الشكلية فقط، ومع ذلك فإن اختيار المرشحين كان يخضع لرأي أمير الأمراء .

وفي النهاية أقدم أمير الأمراء (توزون) على منع الخليفة المكتفي بالله من تعيين أي شخص بمنصب الوزارة، مما يشير إلى إلغاء هذا المنصب، وسمح له أن يستكتب من يريد له أمر صرفه وضياعه، ولعل ذلك يعكس مدى تسلط أمير الأمراء واستبداده، كما يشير إلى تدهور منصب الوزراء (الصولي، د. ت، ص١٠١)(Alsoli, P201)،(مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٣٥٠-٣٥٢) (Msquih, 2003, 5/350-352).

المطلب الثاني: علاقة الوزير بالجيش:

لعب الأتراك، ثم عماد الجيش في هذه المدة، دوراً كبيراً في ادارة الدولة العباسية، وتركز دورهم ولاسيما في التسع سنوات التي تلت مقتل الخليفة المتوكل في ٤ شوال ٢٤٧هـ- ١١ كانون الأول ٨٦١م ، إذ استبدوا بالسلطة مسوقين بدوافع أطماعهم الخاصة وحبهم للسيطرة، لا يضره مبدأ أو مثل، لذلك اختاروا من توسموا فيهم الخضوع والانقياد لرغباتهم، فأحمد بن الخصيب الذي كان صنيعه لهم تولى وزارة المنتصر، ثم تعاون معهم في تولية المستعين

الخلافة، وعندما تولى أوتامش، وزارة المستعين استبد بالأمر، وأسرف في التصرف بأموال الدولة من دون بقية الأمراء، لذا فإنهم أثاروا عليه الجند، إذ كانت نهايته، وعندئذ استوزر المستعين محمد بن يزداد الذي ضبط الأموال، فصعبه ذلك على الأمراء الجند، وكان قد ضيق عليهم فتهددوه بالقتل فهرب (الطبري، ١٨٧٩م، ج٦٩/١١) (Altabari, 1879, 11/69)، (الدوري، ١٩٤٥، ص١٥)(Aldawri, 1945, P15) (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٦٠٦)(Ibn Altaqtaqiu, 1960, P606) . ويبدو أن سيطرة صالح بن وصيف، وقوة شخصيته، لم تدع بيد وزراء المعتز ما يعلمونه سوى كتابة رسائل الخليفة، والاشتراك ببعض المراسيم، أما العمل السياسي للوزير فقد كان يجري على يد صالح، إذ "كانت الكتب تخرج باسمه وكأنه هو الوزير"، بل تجاوز ذلك إلى القبض على أحد الوزراء من دون رضى الخليفة (المسعودي، ١٨٧٦م، ج٤، ص١٦٩) (AlMessaoudi, 1876,4/169)، (ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١، ص١٦)(Ibn Kathir, 1939,11/16). ويمكن القول بأن أهم أسباب التبدل السريع في وزراء المهتدي كان تدخل الجيش في الإدارة، على الرغم من الجهود التي بذلها لأبعاد الجيش عن ذلك، تلك الجهود التي تمثلت في محاولة تقسيم الجيش على نفسه بتحريك المغاربة والفراغنة ضد الأتراك المستبدين، أو بتحريض الجيل الجديد من الترك (أبناء الأتراك) ، ضد الجيل السابق المتنفذ أو بإثارة الزعماء بعضهم ضد بعضهم الآخر، وأخيراً باللجوء إلى العامة والاستعانة بهم ضد الجيش (الدوري، ١٩٤٥، ص١٥)(Aldawri, 1945, P15) (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٢٤٧)(Ibn Altaqtaqiu, 1960, P247) .

وفي خلافة المعتمد تحكم موسى بن بغا في الوزارة مستنداً إلى قوة الجيش وولائه له، واضطر الخليفة إلى استيزار أحد صنائعه هو سليمان بن وهب.

ومع ذلك فقد اثبتت الخلافة، بعد نهاية مدة التسع السنوات، أنها كانت لا تزال تنطوي على حيوية قوية كامنة، فالأتراك الذين لم يكونوا مدفوعين بهدف معين، غير الانانية، أنهكهم التنافس فيما بينهم والنضال مع الخليفة، لذلك فقد خفت صوتهم، ولكنهم أبقوا عماد الجيش وكانوا على استعداد للتدخل في السياسة متى سنحت لهم الفرصة، وكان لكفاح الخلفاء المستمر، والوئام الحاصل بين القوة الإدارية الأثر الكبير في انتعاش الهيأة الإدارية وعودة هيبة الوزراء وتمكنهم من توجيه السياسة العامة للدولة، ومع أن قائد الجيش – الموفق– قد تحكم في الخليفة، حتى وفاته، فإن ذلك لا يعني إلا أنه كان حريصاً على الخلافة، مهتماً بها، راغباً في إعادة القوة والاستقرار لها، وأن أكبر تغيير يسترعي النظر في إدارة الدولة، وفي خلافة الوزير بالجيش وقادته، أننا نجد الوزير قد أصبح منذ خلافة المعتضد، مقدماً على جميع القواد، وهو امر يوحي بعودة الأمور إلى طبيعتها، فالوزير كان

يمثل أعلى سلطة في الدولة بعد الخليفة نفسه، كما أنه قد عمدت إليه رئاسة الجيش في أواخر العصر العباسي الأول، وهو ابن العباس احمد بن طلحة الموفق، تولى الخلافة بعد عمه المعتمد في ١٨ رجب ٢٧٩هـ- ٩٠١م (الدوري، ١٩٤٥، ص٢٨)(Aldawri, 1945, P28)، (ابن الجوزي، ١٩٣٩، ج٥، ص٤٥)،(Ibn Al-Jawzi, 1939, 5/45) (التنوخي، د. ت، ج٥، ص٥٥) (Altnoukhoi, 5/55) .

إنَّ ما حصل الآن هو إعادة السلطة إلى الوزراء، وإعادة الادارة إلى الكتاب، ووضع حد لسيطرة الجيش المباشرة تماماً كما حصل بعد مقتل الخليفة المتوكل، ولم يعد الوزير يقتصر في عمله على الاشراف على الدواوين، وتولية العمال، والنظر في المظالم، بل أمتد إلى قيادة الجيوش والاشراف عليه، والقيام بقمع حركات العصيان، فقد أمر الخليفة المعتضد وزيره عبيد الله بن سليمان، بالتوجه مع الجيش إلى الري لمساعدة ابنه محمد في حملته التأديبية هناك ففعل، بأن الوزير ليس إلا رئيساً للكتاب، وأن الدولة قامت في الأصل على أساس حربي، وأن هذا الوضع الجديد هو احياء لنظام التدرج في المناصب إلى أن تنتهي برئيس أعلى، "وهو النظام القوي الذي كان موجوداً في تاريخ الشرق القديم، وهذا الرأي لا يستند إلى دليل مقبول، والصحيح ما اثبته في المتن، ثم أمره بعد ذلك بمحاربة عمر بن عبد العزيز ابن أبي دلف الذي خرج على الطاعة في منطقة الجبال، فتوجه الوزير بالجيش لمحاربته فطلب الأمان ورجع به إلى الخليفة (الطبري، ١٨٧٩م، ج١/١٥٠، ج١١/٣٤١) (Altabari, 1879,1/150, 11/341) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٧، ص١٦٣) (Ibn Al'Athir, 1871, 7/163) .

ومع اعطاء هذه السلطة فإن بدراً المعتضدي(*) ، أخذ يتصرف بالأمور من دون مراجعة الوزير، إذ كان يستغل علاقته القوية بالخليفة فيحصل على موافقته على ما يريد مباشرة، وليس عن طريق الوزير كما تفضي الأحوال، حتى أن الخليفة كان يظهر التضجر من هذا التصرف أحياناً (**).

وقد تدخل بدر المعتضدي في اختيار الوزير بعد وفاة عبيد الله بن سليمان، إذ صرف المعتضد عن أحمد بن محمد بن (الفرات) وألحَّ عليه في استيزار القاسم بن

(*) كان بدر هذا غلاماً للمعتضد لله قبل خلافته، وقد ولاه الامارة يوم ولي الخلافة، واشترك مع الوزير عبد الله بن سليمان في حملته إلى الجبل لإخضاع عمر ابن عبد العزيز ابي دلف، ثم ولاه فارس، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٣١٧- ٣١٨، ٣٣٢، ٣٣٥، وقد قتله بدر المعتضدي في سنة ٢٨٩هـ- ٩٠١م، بتدبير من الوزير القاسم، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٣٧٤.

(**) يُنظُر: ما رواه الأصفهاني، في كتاب الأغاني، ج١٠، ص٦٨، عن مكانته عند المعتضد ومناقشة الخليفة الوزير بشأنه ومدى تأثيره عليه واسمها واستشهاد الخليفة لذلك يقول الشاعر:

فـي وجهـه شـافع يمحـو إسـاءته ... مـن القلـوب مطـاوع حيثمـا شـفعا
مسـتقبل بالـذي يهـوى وأن كثـرت ... مـن الإسـاءة مغفـور لمـا صـنعا

عبيد الله، فاستوزره، إذ بقي في وزارته حتى وفاة المعتضد، فأخذ البيعة للمكتفي على الجند، فازدادت مكانته، وأصبح مقدماً لديه على الجميع، حتى أنه سمح له أن يسايره في الموكب دون بقية القواد ، مما يشير إلى ارتفاع منزلته عليهم، بل واحتلاله المنصب الأول المتنفذ بعد الخليفة. ثم عهد المكتفي للوزير محمد بن داود الجراح بكسر شوكة القرامطة، وتسير معه الجيوش، وقد اتخذ هذا الوزير مدينة الكوفة قاعدة له لتنفيذ هذه المهمة (المسعودي، ١٨٧٦م، ج٤، ص٢٣٣، ٢٧٠)(AlMessaoudi, 1876,4/233, 270) (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص١٢٨) (Ibn Taghri Bardi, 1955,3/128).

وفي عصر المقتدر، جاء الخليفة ليحكم مملكة عادت إليها هيبة الخلافة، واسترجعت فيها "البيروقراطية" الادارية أهميتها وفعاليتها، وتوقف الجيش عن التلاعب بسياستها العامة، وحصل نوع من الوئام والتوازن بين مختلف العناصر، إلا أن هذا العصر شهد رجوع الانقسام والتصادم بين العناصر المتنفذة .

لقد عاد الجيش إلى التدخل في الإدارة، إذ اشترك بعض قادته في التآمر مع آل الجراح لخلع المقتدر من الخلافة ومبايعة ابن المعتز، ومهدوا لذلك بقتل وزيره العباس بن الحسن، ولكن بعد فشل الخطة وعودة المقتدر، اظهرت الأمور وكأنها عادت إلى سابق عهدها، وعادت للوزير سلطته في الاشراف على الجيوش، ففي سنة ٢٩٨هـ- ٩١٠م، افتتح ابو الحسن بن الفرات الوزير فارس بأن أمر مؤنساً بالتوجه إليها ومحاربة سبكري المتغلب عليها، ثم عزز ذلك بإرسال وصيف مع عدة من القادة لمساعدته، وكان يرسل تعليماته إلى الجيش تباعاً، ولكن ابتداءً من نهاية القرن الثالث الهجري، نلمس بشيء من التحديد لتلك السلطات التي كان يمارسها الوزير، كما نلمس بارتفاع شأن بعض قادة الجيوش، وقيامهم بالتدخل في أمور الدولة، ومنها شؤون الوزارة، ففي سنة ٢٩٩هـ- ٩١١م "وقلد البريد بمدينة السلام والاشراف على الوزير، وعلى الجيوش، وأصحاب الدواوين، والقضاة، وأصحاب الشرط شفيع اللؤلؤي (التنوخي، د. ت، ج٨، ص٦٩) (Altnoukhoi, 8/69) (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٧-١٩) (Msquih, 2003, 5/17-19) .

وفي سنة ٣٠٠هـ-٩١٢م "طالب القواد (الوزير) الخاقاني باستحقاقاتهم"، كما تدخل مؤنس بعد ذلك في المجيء بعلي بن عيسى إلى الوزارة .

إنَّ وصول علي بن عيسى على الوزارة، أعاد الأمور إلى طبيعتها، وأعاد للوزارة هيبتها وسلطانها على الجيش فقد "ركب معه عند تقليده مؤنس الخادم وغريب (الخال) وسائر القواد والغلمان"، ثم سار بالجيش إلى طرسوس لفرد الصائغة، ثم جهز في سنة ٣٠٣هـ- ٩١٥م،

جيشاً عهد بقيادته إلى رائق الكبير لمحاربة الحسين بن حمدان، الذي خرج على طاعة الخليفة، وتحكم في الجزيرة، وكتب إلى مؤنس "الذي كان غائباً في مصر لمحاربة عسكر المهدي العلوي صاحب افريقية" يأمره بالمسير إلى ديار الجزيرة بعد فراغه من قتال أصحاب العلوي. ومع هذا التحسن الذي أصاب علاقة الوزير بالجيش، فلم تخلُ هذه العلاقات من أمور تلفت النظر، ففي السنة نفسها (٣٠٣هـ- ٩١٥م) شعب الغلمان والرجالة على الوزير يطلبون الزيادة في أرزاقهم، فمضوا "إلى داره فأحرقوا بابه، وذبحوا في اصطبله دوابهم" (القرطبي، ١٩٨٢، ص٥٨)(Alqartabi, 1982, P58) ولما عاد مؤنس المظفر إلى بغداد، سنة ٣١٢هـ- ٩٢٤م ركب الوزير طياره للسلام عليه، ولتهنئته بمقدمه، وهذا ما لم تجرِ به عادة الوزير، وما لم يفعل مثله وزير من قبل، حتى أن الوزير لما خرج لينصرف خرج معه مؤنس إلى أن نزل في طياره وقبل يده (التنوخي، د. ت، ج٨، ص٦٩) (Altnoukhoi, 8/69) (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٧-٣٠) (Msquih, 2003, 5/27-30) (ابن العبري، ١٩٥٨م، ص١٥٥)، (Ibn Abrei, 1958, 155)، (متز، ١٩٥٧، ج١، ص١٥١)(Metz, 1957, 1/151) .

وقد عزل ابن الفرات عن الوزارة نتيجة السخط العام من قسوة ولده وجماعته، ولأنه أثار عداء نصر القشوري وأغضب مؤنساً المظفر، فأشار الخاقاني الوزير على مؤنس ونصر استخدام الجيش في القضاء على خصمهم المشترك ابن الفرات وابنه، فشغب الجند، ثم تطرفوا إذ أنهم طالبوا بقتل الاثنين(الدوري، ١٩٤٥، ص٢٠٥)(Aldawri, 1945, P205).

وهكذا عمل الوزير بدافع خبثه وقصر نظره وجهله على تدمير قوة الوزارة، وأفسح المجال لتمرد الجيش وتدخله في إدارة الدولة، وتحكمه في الوزارة .

وقد تضاءلت على هيبة الوزراء اعتباراً من هذا الحدث، ولم يبق فيمن ولي الوزارة من يستطيع صد طغيان الجيش، أو الوقوف بوجه مؤنس -أمير الجيش- الذي تسلط على الأمور فأخذ يتصرف فيها كما يشاء، ولم يقتصر تطاول رؤساء الجيش على الوزير فقط، بل شمل حتى الخليفة، فكانوا يطالبون بتنفيذ مطالبيهم ممهدين بإثارة الفتن عن طريق الجيش، اخفى وزارة علي بن عيسى الثانية شغب عليه الخيالة لمدة اسبوع كامل مطالبين بالأرزاق، وعمت الفوضى، ونهبت بعض قصور الخلافة، ولم تهدأ الحالة إلا بعد تنفيذ مطالبيهم (الصولي، د. ت، ص١٠١)(Alsoli, P201)،(مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٢٧) (Msquih, 2003, 5/127) .

وفي سنة ٣١٦هـ- ٩٢٨م، طالب الجند بزيادة أرزاقهم مكافأة لهم على قيامهم بصد تقدم القرامطة إلى بغداد، ودفعوا المقتدر على الاستجابة لمطالبيهم مما أفسد

خطة علي بن عيسى المالية المعتمدة على الاقتصاد في النفقات، واضطره إلى الاستقالة ، وفي سنة ٣١٧هـ- ٩٢٩م، وخلال تأزم العلاقات بين الخليفة ومؤنس، أقدم الجند الحجرية على محاولة قتل الوزير أبي علي بن مقلة، فضربوه بالدبابيس، ولكنه استطاع أن يفلت من أيديهم (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٨٨-١٩٢) (Msquih, 2003, 5/188-192) .

أحس الجيش بعد عودة المقتدر إلى الخلافة عقب خلعه سنة ٣١٧هـ، بأن جميع مطالبيه قد نفذت، فأصبح يتصرف بشكل لا يطاق من إعاقة لسير العدالة، وتساهل في الجرائم، وتأخير لتنفيذ الأحكام، وأصبح في مقدور رؤوسائه الدخول إلى الخليفة أو الوزير متى أرادوا، وبذلك فقد أصبحت جميع مؤسسات الدولة، وبضمنها الوزارة، تحت سيطرة الجيش (الدوري، ١٩٤٥، ص٢١١)(Aldawri, 1945, P211) .

وفي مطلع سنة ٣١٨هـ- ٩٣٠م، شغبت المصافية، وهي إحدى فرق الجيش، واشتدت شوكتهم فضربوا دار الوزير وانتهبوا ما فيها من الأموال (الأصفهاني، د. ت، ص١٥١) (Allsfahani, P151) ، ثم حصل اعتداء على شخص الوزير إذ هجموا على مجلسه، وأخذوا دواته من بين يديه، فأنسل من بينهم، وهرب بلا حذاء ولا رداء، حتى وقع في طياره المشدود في فناء داره ووقف في وسط دجلة، حيث رجمه الجند بالسهام مطالبين بأرزاقهم، وقد أصبح هياج الجند وأحداثهم الفتن أمراً مألوفاً بعد ذلك، فاستمرت الاضطرابات حتى بلغت ذروتها في ٣١٩هـ- ٩٣١م، إذ سيطر مؤنس قائد الجيش نهائياً على الأمور، وتحكم في الادارة وفي اختيار الوزراء، فقد تم استيزار الكلوذاني نتيجة الحاجة، وعندما استوزر المقتدر الحسين بن القاسم، كان ذلك بموافقة، ومن الغريب أننا نجد أنه على الرغم من إعلان مؤنس رغبته في ابقاء علي بن عيسى على ديوان المظالم، فإن الوزير أصر على إقصائه عنه، وتمكن من نفيه إلى ديرقني، ولعل ذلك كان محاولة من الوزير لتأكيد مركزه أمام تسلط الجيش ممثلاً في قيادته، قابلها مؤنس بالطلب إلى الخليفة عزل هذا الوزير ومصادرته ونفيه، وقد وافق الخليفة على إقصائه من دون مصادرة أو نفي، ولكن ذلك لم يرض طموح مؤنس وغروره، إذ أصر على موقفه، وقد حاول مؤنس القبض على هذا الوزير، ولكن الوزير احتاط لنفسه كثيراً، ولما تكررت المحاولات وجد الوزير في دار الخلافة خير ملجأ له فأقام فيها (الأصفهاني، د. ت، ص١٥٧) (Allsfahani, P157)،(مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢١١-٢١٢) (Msquih, 2003, 5/211-212)، (الدوري، ١٩٤٥، ص٢١٥)(Aldawri, 1945, P215) .

لقد فشل مؤنس في محاولة إقصاء الوزير ومصادرته، كما فشل في القبض عليه، ووجد أنه اكتسب تأييد بعض فرق الجيش وهم فرقة "الرجالة"، لذا فقد خرج من بغداد، مغاصباً، فكان ذلك نصراً للوزير وزيادة في مكانته، إذ أصدر أوامره بمصادرة أملاك مؤنس ومن خرج معه من القواد والجند، واستحدث لذلك ديواناً خاصاً أسماه: "ديوان المخالفين"، وعندما انحدر مؤنس من الموصل إلى بغداد، ووقف جيشه في مقابل جيش الخليفة، لم يكن للوزير رأي مسموع، إذ أنه كان حذراً يخشى نتيجة الحرب ويميل إلى المفاوضات، غير أن تحذيراته لم يلتفت إليها، إذ نشبت وكانت نتيجتها مقتل الخليفة (المسعودي، ١٨٧٦م، ج٤، ص٣٠٦) (AlMessaoudi, 1876,4/306) (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٤١) (Msquih, 2003, 5/241) (ابن العبري، ١٩٥٨م، ص١٥٧)، (Ibn Abrei, 1958, 157) .

بعد تولي القاهر الخلافة، رشح مؤنس علياً بن عيسى لوزارته، ولكن يلبثُ صرفه عن ذلك، لأن سياسة علي المالية كانت تعتمد على الاقتصاد في النفقات، وهي سياسة لا يمكن للجيش أن يقبلها، وأشار بأبي علي بن مقلة لأن "الأوضاع تحتاج إلى مسح الكف"، وهكذا أصبح اختيار الوزراء خاضعاً لأهواء الجيش ورغباته. لقد بذل ابن مقلة جهده في سبيل إرضاء الجيش واستمالته، فسعى لتوفير الأموال له عن طريق المصادرات التي أصبحت المميز لوزارته، بل وتآمر مع بعض قادة الجيش على خلع القاهر ووضع خطة لتنفيذ ذلك، لكنها أحبطت، إذ اكتشفها الخليفة، فهرب الوزير واختفى، وقبض القاهر على قادة الجيش المتآمرين معه فقتلهم، وهجمت الساجيه، إحدى فرق الجيش، على دار الوزير فنهبتها، وأحرقنها، ووقع الهياج ببغداد ، ولكن أمر القاهر لم يدم طويلاً بعد ذلك، فقد نجحت في الأخير محاولات ابن مقلة الذي كان يراسل قادة الجند والأمراء، ويضربهم على القاهر ويخوفهم من بطشه، إذ هجموا على دار الخلافة، وقبضوا على الخليفة، أما وزيره الخصيب، فقد تمكن من الهرب بعد أن أبدل ملابسه وخرج في زي امرأة (الهمداني، ج١، ص٩٠) (Al-Hamdani, 1/90) (القرطبي،١٩٨٢، ص١٨٥)(Alqartabi, 1982, P185) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٨٣) (Abn Al'Athir, 1871, 8/83) ، (ابن العبري، ١٩٥٨م، ص١٥٥)،(Ibn Abrei, 1958, P155) (ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١، ص١٧٢) (Ibn Kathir, 1939,11/172) .

وفي خلافة الراضي، رغب الخليفة في استيزار علي بن عيسى الذي اعتذر بعجزه وكبر سنه، فاستوزر ابن مقلة بتأثير الجيش، فقد تمكن الأخير من اغراء رؤوساء الساجية وخاصة الشرابي، ودفع لهم كمية من المال، وتعهد بدفع خمسمائة الف دينار عطايا للبيعة، ولكن ابن مقلة عجز عن تدبير الأمور نتيجة سوء الادارة، وانقطاع الموارد فشغب عليه الجند بتحريض ابن ياقوت، وقبضوا عليه، وأقصوه عن الوزارة، وقد فوض الخليفة إلى الجند أمر اختيار

الوزير الذي خلفه ابن مقلة، بأن امتدح فعلهم في إقصائه ، فوقع اختيار الجند على علي ابن عيسى الذي رفض الوزارة، ولكن اصرار الجند قد أدى به إلى أن يقترع ابتزاز أخيه عبد الرحمن بن عيسى فقبلت التسوية ، وحين عجز عبد الرحمن بن عيسى، وأخوه علي عن تدبير الأمور، نتيجة اشتداد الأزمة المالية، وبعد أن فشل الوزيران اللذان تعاقبا بعد ذلك عن حلّها (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٣٣-٢٤٠) (Msquih, 2003, 5/233-240) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص١٠٩) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/109)، (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٢٨١) (Ibn Altaqtaqiu, 1960, P281) .

وأدرك الخليفة استحالة استمرار الوضع على تلك الصورة بسبب انفصال الولايات وانقطاع الموارد، أضطر إلى قبول اقتراح ابن رائق الذي تعهد بالقيام بتجهيز النفقات العامة، ودفع رواتب الجيش، فراسله في ذلك، وسلم إليه الأمور، وجعله أميراً للأمراء "ورد الحكم في جميع الأمور إلى نظره، ولم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير".

وهكذا انتقلت مسؤوليات الوزير، ومنها الاشراف على الجيش إلى أمير الأمراء، ولم يبق له صلة بالجيش الذي صارت رئاسته بيد ابن رائق، وأصبح أمير الأمراء، اعتباراً من هذا التاريخ وحتى المدة البويهية، هو الذي يرشح الوزراء ويشرف على أعمالهم (ابن الطقطقي، ١٩٦٠، ص٢٨٢) (Ibn Altaqtaqiu, 1960, P282).

المطلب الثالث: علاقة الوزير بتولية العمال وعزلهم:

تألفت الدولة العباسية من عدد كبير من الولايات، وتباينت علاقة كل منها بالمركز عن غيرها إلى حد كبير، وكان الوزير يشرف على هذه الولايات عن طريق الدواوين الاقليمية، إذ كان لكل ولاية ديوان مختص بها في العاصمة يشرف على شؤونها، وكان الوزير رئيساً للسلطة المركزية من الناحية النظرية على الأقل، أما من الناحية العملية فقد حصلت تجاوزات كثيرة على ذلك، لم تظهر الحاجة إلى تعيين الحدود الفاصلة بين تلك الدواوين بدقة (متز، ١٩٥٧، ص١٢٩-١٣٠) (Metz, 1957, P129-130).

كان على رأس كل ولاية رجلان: "الأمير" و "العامل" الذي يطلق على صاحب الخراج أو "عامل الخراج" وقد تجمع الوظيفتان أحياناً بيد رجل واحد ، علماً أن عامل الخراج كان يتولى سد نفقات الولاية التي يجبى خراجها ورسومها بما يتجمع لديه من أموال، على أن يرسل الباقي إلى العاصمة، لأن بيت المال في بغداد، لا يصرف إلا نفقات دار الخلافة والدواوين والجيش في بغداد، وما يتعلق بها. أما الأمير، فكان قائد الجيش في الولاية وكان

يخاطب في المراسلات بما يخاطب به عامل الخراج، مع بعض الاختلاف في ذلك أحياناً، ويستلم كل منهما نسخاً من أوامر الوزير (مسكويه، ٢٠٠٣، ج٥، ص١٢٤-١٢٦) (Msquih, 2003, 5/124-126) (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٨، ص١١٨) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/118)، غير أن للأمير إمامة الصلاة في مركز الولاية، وكذلك الخطبة، وهذا يجعله رئيسا للمسلمين في الولاية دون صاحبه (الأندلسي، ١٩٥٣، ص٤٠) (Andalusian, 1953, P40) ، فضلاً عن هذين المنصبين، فقد كان لكل ولاية قاض، وقائد، وصاحب شرطة، وصاحب بريد، كما كان هناك "صاحب المعونة". ومن الجدير بالذكر فقد جرت العادة على أن يباشر الوزير عمله في اختيار العمال ممن يثق بهم بنفسه، وأن يسلبهم إن عجزوا عن القيام بعملهم على الوجه الصحيح حسب تقديره، وكان يستشر أحياناً رؤساء الدواوين في العاصمة ، غير أنه كان يأخذ برأي الخليفة في ذلك. إنَّ الأزمات التي مرت بها الدولة العربية الإسلامية، والتي أفرغت الخزائن وبيوت الأموال أدت إلى إضعاف علاقة المركز بالأطراف، وكان لذلك أثر كبير في الحركات الانفصالية المتكررة التي قاست منها الدولة كثيراً، كما كان لها أثر كبير في تفشي الفساد والتردي الذي أصاب الهيئة الادارية فيما بعد، إذ لم ينظر بعض الوزراء إلى الولايات بعدّها أجزاء من الدولة تقع على كاهلهم مسؤولية إدارتها واصلاحها بقدر ما كانوا يعدّونها مجالاً لجمع المال، فقد كان بعضهم يهتم بالدرجة الأولى بالمالية، ويعني قبل كل شيء بمسألة جباية الضرائب، والحصول على الأموال، فلا غرابة من أن يجعل من تعيين العمال مجالاً للمساومة، فمن يدفع أكثر يستحق التعيين بغض النظر عن كفاءته، وإخلاصه، والطرق التي يتبعها من جباية الأموال في الولاية، ومدى تعسفه وظلمه لأهلها، ودون مراعاة للصالح العام ، وأبرز نموذج لهذا النمط من الوزراء هو الوزير الخاقاني (الصابي، ٢٠٠٣، ص١٢-١٣)،(Al-Msquih, 2003,5/45)(القرطبي،١٩٨٢،ص٤٢)(Alqartabi, 1982, P42) (Sabi, 2003, P12-13)، (مسكويه،٢٠٠٣،ج٥،ص٤٥)(

لقد تلاشت بالتدرج طريقة الجباية بوساطة موظفين يشتعلون لمصلحة مالية الدولة، وخلفتها طريقة "الضمان" إذ كان الضامن يتعهد بدفع مبلغ معين للخزينة سنوياً في مقابل السماح له بجباية ما يمكن جبايته من أهل الولاية التي تضمنها، ويصبح ما يجيبه ملكاً له (القرطبي،١٩٨٢، ص٩١) (Alqartabi, 1982, P91) .

وكان بعض العمال يدفع مبلغ الضمان للسنة الأولى مقدماً عند إصدار أمر تعيينه، ثم يوالي إرسال المبلغ الذي قوطع عليه سنوياً من ولايته ، ولعل السبب في اللجوء إلى هذه الطريقة راجع إلى حالة الدولة والأزمات المالية التي كانت تمر بها، وعندما كان الوزير يعجز عن ايجاد من يدفع مبلغ الضمان كاملاً مقدماً، كان يضطر تحت الحاح حاجته إلى

الأموال إلى أن يتسلم قسطاً من مبلغ الضمان مقدماً (معجلاً) ويؤجل للضمان دفع الباقي إلى أن يستلم عمله، فمثلاً: كان "المهتدي بالله يمتدح وزيره سليمان بن وهب ويلاحظ عليه اتباع هذه الطريقة من الضمان بقوله "نعم الرجل أنت لو لا المعجل أو المؤجل" (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٤٥)(Msquih, 2003, 5/45) (الأصفهاني، ١٢٢٢هـ، ج٢، ص٦٩) (Allsfahani, 1222H,2/69).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه كانت تحيط بكل طامح إلى الوزارة عصبة من المؤيدين له، تأمل أن تتسلم الأعمال والدواوين عند استيزاره، إذ يقوم الوزير بالاستعانة بهم في إدارة الولايات، وكان هؤلاء يعزلون عند عزل الوزير الذي عينهم ، وعند ذلك يصبحون من عناصر الشغب التي تتحين الفرص لإثارة الفتن حتى تعود جماعتهم إلى الحكم (الدوري، ١٩٤٥، ص١٩٢)(Aldawri, 1945, P192) (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٤٢)(Msquih, 2003, 5/42) (التنوخي، د. ت، ج٢، ص٩-١٠) (Altnoukhoi, 2/9-10).

ومنذ بداية القرن الرابع الهجري يلمس عاملاً جيداً يؤثر في تعيين العمال، من الممكن أن ندعوه "الاعتراف بالأمر الواقع"، إذ أخذ بعض المطامح يحدثون في ولايات الدولة ولاسيما البعيد منها، حركات عصيان يستولون عن طريقها على السلطة، ثم يحاولون تركيز سلطانهم وصيغها بالشرعية بالطلب من العامة الاعتراف بهم، ممثلين عنها لكي يضمنوا استمرار خضوع المسلمين لهم في تلك المقاطعات، ففي سنة ٣٠٤هـ-٩١٦م، أظهر ابن ابي الساج أن الوزير علي بن عيسى قد "انفذ إليه اللواء والعهد عن المقتدر بالله بتقليده أعمال الحرب بالري وقزوين وأبهر وزنجان، فسار اليها ثم توسع الى خراسان وقد أنكر الوزير أن يكون قد عهد لابن أبي الساج بشيء من ذلك، أو أنه أرسل له اللواء، وقال عند مناقشة الأمر: "أنه لأبد للواء والعهد ان ينفذ مع خادم من خدم السلطان أو قائد من قواده، وهؤلاء الخدم والقواد بين أيديكم سلوهم عن ذلك(*)، ولديوان الرسائل كاتب بتقليده يكتب العهود والولايات سلوه قبل كتب شيء"، وقد أغاظ عمل ابن أبي الساج هذا الخليفة المقتدر، وكتب الوزير ابن الفرات " عن المقتدر بالله وعن نفسه الى أبن أبي الساج في هذا المعنى اغلظ كتاب وتوعده، وانفذ اليه من الحضرة لمحاربته خاقان المفلحي وضم اليه الرجال وأنفذ بعده عدة من القواد مدداً له

(*)الري: مدينة مشهورة من أمهات البلاد كثيرة الفواكه والخيرات كثيرة المياه والري واسطه خراسان وجرجان والعراق، ياقوت الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن الله الرومي الحموي البغدادي، (ت٦٢٦هـ)، معهم البلدان، باعتناء: ستينفلد، (لايزج، ١٨٦٦، ١٨٧٠م)، ج٣، ص١٣٢. قزوين: وهي مدينة مشهورة وتقع في الاقليم الرابع استحدثها سابور ذو الأكتاف، المصدر نفسه، ج٤، ص٣٨٩. أبهر: وهي مدينة مشهورة تقع بين قزوين وزنجان وهمدان من نواحي الجبل، المصدر نفسه، ج١، ص١٠٥. زنجان: بلد كبير مشهور من نواحي الجبال بين اذربيجان وبينها وهي قريبة من أبهر وقزوين، المصدر نفسه، ج٣، ص١٧١.

وأنفق الأموال فيهم ،(مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٥٦)(Msquih, 2003, 5/3-4) (الهمداني، ج١، ص٢٦) (Al-Hamdani, 1/26).

وعلى الرغم من تكرار محاولات ابن أبي الساج لكسب رضى العاصمة فقد اخفق في ذلك لأن الخليفة المقتدر بالله كان مصراً على "أنه لو بذل كل ما بذل ما أقره على الري يوماً واحداً لاقدامه على أن سار اليها بغير أمره" وقد حصل الشيء في السنة ذاتها اذ تغلب "سبك" أحد علماء دين أبي الساج على اذربيجان، ولكن رد فعل العاصمة كان مختلفاً تماماً في هذه المرة، فعند ما كتب هذا الى دين الفرات الوزير " يسأل ان يقاطع على الناحية" وافق الوزير على ذلك واشترط أن يرسل الى بيت المال مائتين وعشرون الف دينار سنوياً وانفذ اليه الخلع والعقد (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٤٩-٥٠)(Msquih, 2003, 5/49-50) .

وأعلن أحمد بن علي أمير ضد العصيان، وشق عصا الطاعة في سنة ٣٠٤هـ/٩١٦م ايضاً، وطرد بقية العمال من ولايته، بل أنه تجاوز ذلك فسار الى الري وتغلب عليه بعد أن هزم جيشاً موالياً للخلافة، وبعد أن استقر له الأمر شرع في محاولة الحصول على الاعتراف الشرعي بعمله، وأرسل الوزير في ذلك والغريب أن الوزير وافق على تقليده بعد أن "قاطع عن أعمال الخراج بالري ودينا وند، وقزوين، وزنجان وأبهر على مائة وستة وستين الف دينار محمولة الى الحضرة" سنوياً فقلد تلك المناطق (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٥١-٥٢)(Msquih, 2003, 5/51-52) وفي خلافة الراضي بالله ، وبعد أن تغلب على بن بويه على شيراز[*] راسل الوزير في مقاطعة عليها، فأجابه الى طلبه وضمنه الولاية بثمانية ملايين درهم "خاصة بعد النفقات والمؤن"، وأرسل اليه خلعةً ولواءً وأمر ألا يسلم اليه حتى يعطي المال، ومن الطريف أن ذلك لم يحصل إذ إن رسول الوزير طالبه بالمال غير أن بويه " خاشنه وأرهبه فاعطاه الخلع واللواء وبقي عنده مرة وهو يماطله بالمال حتى توفي الرسول" (ابن الجوزي، ١٩٣٩، ج٦، ص٢٨١)، (Ibn Al-Jawzi, 1939, 6/281)، ولعل ذلك حصل بتدبير من ابن بويه للتخلص منه. وهكذا نجد أن الوزير لم يكن يحجم عن الموافقة على الاعتراف بشرعية سلعة المتغلبين على الولايات اعترافاً منه، "بالأمر الواقع"، ولعل ذلك يعكس إلى حد كبير حالة الضعف التي وصلت اليها السلطة المركزية، فعند ما كان الوزير يحس بعجز قوات الخلافة عن إعادة المستغلبين الى الطاعة كان يمنحهم

[*] شيراز: بلد مشهور عظيم معروف وهي قصبة بلاد فارس وهي مما استجد عمارتها واختطاطها في الاسلام، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٤٣١.

الصبغة الشرعية التي يطلبونها صيانة للدماء وابقاءً على الوحدة الظاهرية للدولة العربية الإسلامية.

كما لم يتحرج الوزراء ايضاً من تعيين بعض الخارجين عن الطاعة حتى بعد القبض عليهم، فقد عين ابن أبي الساج على ولاية اذربيجان (التنوخي، د. ت، ج١، ص١٩٦) (Altnoukhoi, 1/196).

وعندما طلب اليه الوزير الخصيب بعد ذلك في سنة ٣١٥هـ التوجه لمحاربة القرامطة امتنع عن ذلك محذراً من الخطر الذي يتهدد الدولة من حدودها الشمالية، وقد جاء في جوابه: "أنا في ثغر.....أن أضللت به يكون سبباً لزول المملكة في سائر النواحي"(التنوخي، د. ت، ج١، ص١٥٦) (Altnoukhoi, 1/156) ، ولما رفض الوزير قبول هذا التحذير كانت النتيجة وخيمة. واذا تظافر الأمير والعامل استطاعاً أن يفعلا بالولاية ما شاءا، كما حصل في عام٣١٩هـ/٩١٣م، اذ تظافر العامل والأمير بفارس وكرمان(*) على قطع حمل الأموال الى مركز الخلافة، واستمر على ذلك حتى تغلب علي بن بويه الديلمي على فارس سنة ٣٢٢هـ/٩٣٤م، ونظراً لما في اجتماع منصبي الأمير والعامل في يد شخص واحد من مزايا، فقد امتنع بجكم من تنفيذ أمر ابن رائق (أمير الأمراء) بالمسير الى الأهواز امارة الحوب فيها "إلا أن يكون له الحرب والخراج، فأجابه إلى ذلك وسيره إليها"، وقد يكون السبب في تعيين العمال لغير ما ذكرناه من الأسباب، كما حدث في سنة ٢٩٩هـ/٩١١م، اذ تنكرت أم موسى القهرمانة للوزير أبي علي الخاقاني فخافها وأشفق من أن تفسد عليه أمره، بسبب موقفه من أخويها وحصوله على اذن الخليفة بإبعادهما فأرضاها بأن قلد أحدهما أعمال الخراج والضياع بأصبهان، وقلد الآخر أعمال الصلح والمبارك فيها (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٢١-٢٢)(Msquih, 2003, 5/21-22) (ابن الجوزي، ١٩٣٩، ج٦، ص٢٦٤)،(Ibn Al-Jawzi, 1939, 6/264) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٩٦) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/96) .

وفي وزارة الخاقاني هذا توقفت الماكنة الادارية تقريباً بسبب إهمال الوزير قراءة كتب العمال أو الرد عليها، وعدم كفايته وتشاغله في "خدمة السلطان ومراعاة اعدائه" ، كما كان أولاده وكتابه يرتفقون (يرتشون) من العمال بما يولونهم به الولايات ثم يعزلونهم اذا رأو مطمعاً بل لقد كان هذا الوزير يقلد في اسبوع واحد الكورة عدة من العمال حتى قيل أنه قلد أعمال ماء الكوفة في مدة عشرين يوماً سبعه من العمال اجتمعوا بحلوان"، كما قلد أعمال كورة أخرى خمسه من العمال في يوم واحد اجتمعوا بخان في عكبرا، وقد زاد في الإرباك

(*) كرمان: ولاية مشهورة وناحية كبيرة معمورة ذات بلاد وقرى واسعة وهي بلاد كثيرة النحل والزرع والمواشي والشرع تشبه بالبصرة في كثرة التمور، ياقوت الحموي، معجم البلدان.

الإداري اشترك بعض الأشخاص مع هذا الوزير في اختصاصاته، فقد "توصل الاشرار الى كتب الدفاع على يد أم موسى الى المقتدر يخطبون الاعمال ويتضمنون الأموال، فخرج الأمر الى الخاقاني بتقليدهم ذلك، فانتشر أمره وشاركه الأشرار في النظر، واستخرجوا الأموال من كل وجه بكل عسف". وكانت لهذا الوزير وابنه خلاصات بما يرد ويصدر من الكتب ولكن لم يتسير لأحدهما الاطلاع عليها الا بعد فوات الوقت وتبقي الكتب بالحمول والسفاتج في خزانتها لا تغض ولا يعرف حال ما فيها (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٢٣-٢٦)(Msquih, 2003, 5/23-26) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٢٣) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/23).

وفي وزارة علي بن عيسى: لم ينفرد هذا الوزير في مسألة عزل العمال أو تعينيهم دون الخليفة، فعندما تظلم أهل البصرة من عاملهم محمد بن اسحق بن كنداج وشكو به الى الوزير علي بن عيسى استأمر الخليفة المقتدر في عزله، ولعل ذلك كان نتيجة لرغبة الوزير في تجنيب نفسه اخطار العزل والمصادرة. ومما يؤيد أن هذا الوزير سلك المسالك نفسه بإزاء مشكلة القرامطة الذين عاثوا فساداً وقطعوا طريق الحج واستباحوا عدة مدن في الحجاز والبادية، إذ شاور المقتدر في أمرهم واشار بمكاتبه رئيسهم أبي الحسن سعيد بن بهرام الجنابي، واستأذن الخليفة في مكاتبته فأذن له وخوله انقاذ الكتب مع من يرى (القرطبي،١٩٨٢، ص٤٢) (Alqartabi, 1982, P42) ، (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٣٤)(Msquih, 2003, 5/34)، (ابن كثير، ١٩٣٩، ج١١، ص١١)(Ibn Kathir, 1939,11/11) .

وفي وزارة حامد يمكن ملاحظة الاتساع في استعمال طريقة (الضمان) في تعيين العمال، فقد تضمن أحمد بن محمد بن رستم اصبهان[*] بزيادة مائة الف دينار في كل سنة على ضمانها السابق، وقد جدد علي بن عيسى هذا الضمان على ابن رستم في السنة التالية، وعندما تحقق علي بن عيسى من الظلم النازل بالرعية هناك من جراء زيادة الضمان خفض المبلغ عشرين الف دينار ترفيها للرعية . أما فارس فلقد كانت في ضمان ابن القاسم ابن بسطام يرى (القرطبي،١٩٨٢، ص٧٨) (Alqartabi, 1982, P78)، (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٦٠) (Msquih, 2003, 5/60) . ولم يقتصر عهد الضمان على العمال بل شمل حتى الوزير إذ إن الوزير حامد بن العباس لما تبين له انقطاع مكانته عند الخليفة، ورأى أنه لا يأمر أو ينهي بشيء في أدارة الدولة، استأذن الخليفة في العودة

[*] أصبهان: تتكون أصبهان من مدينتين أحدهما جي والاخرى يقال لها اليهودية واهلها اخلاط من الناس وعربها قليل واكثرهم عجم من اشراف الدهاقين وبها قوم من العرب انتقلوا ايها من الكوفة والبصرة وثقيف وتميم وبني ضبة وخزاعة....ويقال أن سلمان الفارسي منها ومن قرية يقال لها خبيان، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٥١٨.

الى واسط لتدبير أمر ضمانه فيها (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٦٠-٦٩) (Msquih, 2003, 5/60-69) (الهمداني، ج١، ص٣٠)(Al-Hamdani, 1/30) .

وفي وزارة حامد هذا قلد أحد العمال لغير ما اسلفنا من الاسباب، فعندما رأى الوزير " تمكن ابن الحواري من المقتدر بالله، خرج توقيع حامد بخط علي بن عيسى بتقليد ابن الحواري جميع أعمال العطاء في العساكر لسائر نواحي المغرب من حد هيت الى آخر حدود معبر" (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٨٦) (Msquih, 2003, 5/86) ولعل ذلك بسبب الرغبة في كسب وده. ويبدو أن الضغط الذي وجه الى الخليفة المقتدر بالله من جانب الخدم وقادة الجيش، وعدم افساح المجال له لاختيار وزرائه بحرية في المدة الاخيرة من حكمه قد اضطره الى أن يضع بجانب الوزير من يسلب اختصاصاته ويجعله قليل التأثير في إدارة الدولة وتعيينات العمال، فضلاً قلة تأثيره في الناحية المالية وقد تأكدت هذه الحالة في خلافة الراضي بالله اذ استوزر أبا علي بن مقلة وجعل علياً بن عيسى ناظراً معه، وفي الوقت نفسه عين الوزير خليفة له على سائر الأعمال، وكان خليفته هو أبو الفضل الفتح بين جعفر بن الفرات ، وبذلك أصبح للوزير شريك له في النظر في اختصاصاته وخليفة على أعماله، غير أن تحكم أبن ياقوت أمير الأمراء في ادارة الدولة قد عطل أثر الوزير في الادارة مؤقتاً، فقد " أظهر الوزير أطباق دواته وترك النظر في شيء البته"، حتى قبض على أبن ياقوت، فاستعاد الوزير صلاحياته في التصرف في ادارة الدولة وفي تعيين العمال وعزلهم فيها (الصولي، د. ت، ص١٠٦) (Alsoli, P106) (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص٢٣٠) (Ibn Taghri Bardi, 1955,3/230) (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص٩٦) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/96) .

وفي وزارة أبي جعفر محمد بن القاسم الكرخي الراضي بالله، لم يعد بإمكان الوزير الاستمرار في الإدارة بسبب حركات الانفصال التي حصلت، إذ "قطع البريدي حمل الاهواز وأعمالها، وكان بنو بويه قد تغلبوا على فارس" (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٣٥٠) (Msquih, 2003, 5/350)، (ابن الأثير،١٨٧١م، ج٨، ص١١٢) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/112) ، فاضطر الوزير الى الاستتار وترك الوزارة، ولم يكن حال سليمان بن الحسن الذي استوزره الخليفة الراضي جعفر الكرخي بأحسن من حال سلفه.

لقد اصبح تعيين العمال بعد تولي ابن رائق (أمير الأمراء) خارج اختصاصات الوزير، اذ اخذ أمير الأمراء وكاتبه يصرفان شؤون الدولة ويضمنها توليه العمال وعزلهم، وتحكم أمير الأمراء في أجهزة الدولة الإدارية، بل حتى في نفقات الخليفة نفسه. والواقع أن مدى تحكم ابن رائق اقتصر على مدينة بغداد وأعمالها، أما باقي اجزاء الدولة العربية الإسلامية

فقد تغلب عليها اصحاب الأطراف وزالت فيهم الطاعة وانفراد بأقاليمهم، فقد صادرت فارس الري وأصبهان والجبل في ايدي بنو بويه، وكرمان في ايدي أبي علي محمد بن الياس، والموصل وديار بكر وديار ربيعة وديار مضر في ايدي بني حمدان، ومصر والشام في يد محمد بن حلفج الأخشيدي، والمغرب وافريقية في يد أبي القاسم القائم بأمر الله بن المهدي العلوي الفاطمي، والاندلس في يد عبد الرحمن بن محمد الناصر الاموي، وخراسان وبلاد ما وراء النهر في يد أحمد بن مضر الساماني، والأهواز وواسط والبصرة في يد البريديين، واليمامة والبحرين في يد أبي طاهر القرمطي، وطبرستان وجرجان في يد الويلم وفي خلافة المتقي بالله، وكان لأول وزرائه سليمان بن مخلد اسم الوزارة وحضور المواكب والاحتفالات، في حين كان تصريف ادارة الدولة في يد أبي عبدالله الكوفي كاتب "أمير الأمراء" يحكم (الصولي، د. ت، ص١٩١) (Alsoli, P191) (ابن الأثير، ١٨٧١م، ج٨، ص١٣٠) (Ibn Al'Athir, 1871, 8/130)، وكذلك كان حال الوزير أبا الحسن أحمد بن محمد بن ميمون[*]، إذ استمر كاتب أمير الأمراء في سيطرته على الأمور فلم يكن للوزير الا التسميه أيضاً، وعند تقلد القراريطي الوزارة، كان المتسلط على الادارة كورنكين الديملي أمير الأمراء الذي أقدم على القبض على الوزير على الرغم من انعدام أثره في الادارة (الصولي، د. ت، ص٢٠٥) (Alsoli, P205)، (مسكويه،٢٠٠٣، ج٦، ص٢٠) (Msquih, 2003, 6/20)، إذ تسلط أمير الأمراء على الدولة، وصار كاتبه الآمر الناهي باسمه، واصبح منصب الوزير يشبه منصب الكاتب الى حد كبير، فعندما دخل ابن رائق بغداد ويستلم منصب أمير الأمراء الزم الوزير بيته ومنعه من الخروج منه، ثم عزله عن الوزارة واستكتب أبا عبدالله أحمد بن علي الكوفي الكاتب من غير تسمية بالوزارة بعد أن امتنع عن قبولها، ان كان لا يعمل ما يعمله الوزراء. وعندما تولى أبو عبدالله البريدي الوزارة بعد أن تمت المصالحة بينه وبين أمير الأمراء ابن رائق، استخلف له في بغداد على خدمة السلطان وتدبير الطاسيج أبو جعفر محمد بن يحيى أبن شيرزاد وحملت له الخلع الى واسط، ومع ذلك فقد كان القائم بإدارة الدولة هو عبدالله الكوفي كاتب أمير الأمراء الذي استمر في عمله حتى بعد دخول البريدي بغداد إذ استلم مقاليد الأمور بعد أن انهزم أمير الأمراء ابن رائق الى الموصل–مستصحباً معه الخليفة وابنه (الصولي، د. ت، ص٢١٩) (Alsoli, P219) ، (ابن تغري بردي، ١٩٥٥، ج٣، ص٢٧٣) (Ibn Taghri Bardi, 1955,3/273)، (مسكويه،٢٠٠٣، ج٦، ص١٨) (Msquih, 2003, 6/18).

[*] ذكر زمباور في معجمه ان كنيته (أبا الخير) والصحيح (أبا الحسين) كما جاء في اغلب المصادر، المسعودي، مروج الذهب ج٤، ص٣٤.

وبعد أن رجع الخليفة من الموصل الى بغداد برزت شخصية ناصر الدولة الحسن بن عبدالله بن حمدان القوية إذ أخذ يتصرف بحرية تامة في ادارة الدولة مع أنه لم يستلم منصب الوزارة، فأخذ يصدر تعيينات العمال بحسب رأيه ، ولم يكن للوزير في عهده شأن يذكر، وقد ازدادت مكانة ناصر الدولة هذا بعد زواج لابنه الخليفة المتقي كان ذلك في ربيع الأول سنة ٣٣١هـ/ ٩٤٢م ، حتى أصبح بمقدوره التحكم في اختيار الوزراء اذ اعتمد على أبي عبدالله الكوفي وشاوره في اختيار الوزراء والعمال حتى أصبح الاخير يصرف الأعمال ويتصرف في الأموال (الصولي، د. ت، ص٢٣٥) (Alsoli, P235) ، (مسكويه،٢٠٠٣، ج٦، ص٣٨) (Msquih, 2003, 6/38).

وتأزمت علاقات ناصر الدولة بالخليفة بعد ذلك بسبب قلة الأموال والاضطراب الإداري ومضايقته للخليفة، واضطرنا ناصر الدولة الى الرجوع الى الموصل " فضبط الأتراك ببغداد دار السلطان وسير الامور بالحضرة أبو إسحاق القراريطي من غير تسمية بوزارة وانعقدت الرئاسة بواسط لتوزون" الذي سرعان ما ستبد بالأمور، فخرج الخليفة ووزيره، وكان ابو علي بن مقلة الى الموصل، وقد عزل توزون هذا الوزير على أثر رجوع الخليفة الى بغداد إذ عزل وسمل وبعد مبايعة المستكفي بالله قلد الوزارة أبا الفرج محمد بن علي السامري، ولم يكن له من الأمر الا اسم الوزارة ومع ذلك فقد قبض عليه وصودر، كانت مدة وزارته (٤٢) يوماً ، ويعقب ابن الأثير على هذا الحدث بقوله: " ولم يبق للخليفة وزير وانما كان له كاتب يدير أمور اقطاعه وخراجه لا غير" وهكذا فإن أثر الوزير لم ينته من الإدارة وتعيين العمال فحسب، بل أن بقاء منصبه قد انتهى ولم يسمع ببقائه حتى من الناحية الشكلية (الصولي، د. ت، ص٢٤٨) (Alsoli, P248) (مسكويه،٢٠٠٣، ج٥، ص٤١)(Msquih, 2003, 5/41) (الهمداني، ج١، ص١٧٣-١٧٤)(Al-Hamdani, 1/173-174).

الخاتمة:

إنَّ تاريخ الوزارة كما أشرنا إليه سابقاً يوضح لنا كيف كان للوزراء في أحيان كثيرة سطوة على الخلفاء وسيطرة على مقاليد الأمور في الدولة العباسية، فضلاً عن أن كثرة عدد الوزراء كان يؤثر سلباً في استقرار الأمور في أرجاء الخلافة. كما يستنبط من النصوص أن منصب الوزارة كان يباع ويشترى وتبذل فيه الأموال وتتدخل فيه الشفاعات والوساطات من دون النظر في بعض الأحيان إلى الكفاية والقدرة على تدبير الأمور. كذلك نستطيع القول بانه في بعض الأحيان كان الأمراء يجمدون الوزارة ووظيفة الوزير، من ذلك ما فعله ابن رائق الذي قلده الخليفة الراضي امارة الجيش والخراج والاشراف على الدواوين، بل أمر أن يخطب له على جميع المنابر ويقول ابن الأثير: إنَّه منذ ذلك الوقت ٣٢٤هـ/ ٩٤٦م بطلت الدواوين فلم يكن الوزير ينظر في شيء، وإنما كان ابن رائق وكاتبه ينظران في جميع

الأمور. وفي عام ٣٣٤هـ- ٩٤٦م تنتهي الوزارة ويبطل رسمياً ويقوم الكتاب مقامها، وذلك بعد أن دخل البويهيون بغداد، وسيطروا على زمام الأمور.

قائمة بأسماء الوزراء في الدولة العباسية خلال المدة ٢٤٧- ٣٣٤هـ- ٨٦١- ٩٤٥م مرتبة بحسب التسلسل التاريخي لإستلامهم منصب الوزير:

١- أحمد بن الخصيب شوال ٢٤٧، ربيع الثاني ٢٤٨هـ.
٢- اوتامس ربيع الثاني ٢٤٨، ربيع الثاني ٢٤٩هـ.
٣- عبد الله بن محمد بن يزداد ربيع الثاني ٢٤٩هرب في السنة عينها.
٤- محمد بن الفضل الجرجائي ٢٤٩ ذو الحجة ٢٥١هـ.
٥- جعفر بن محمود الإسكافي ذو الحجة ٢٥١- ٢٥٢هـ.
٦- عيسى بن فروخانشاه ٢٥٢هـ، عزل في السنة .
٧- أحمد بن اسرائيل الأنباري ٢٥٢هـ- ٢٥٣هـ.
٨- جعفر بن محمود الإسكافي ٢٥٣- ٢٥٥هـ.
٩- عيسى بن خردوحانشاه ٢٥٥هـ، عزل في السنة عينها.
١٠- سليمان بن وهب ٢٥٥هـ، عزل كذلك.
١١- عبد الله بن محمد بن يزداد ٢٥٥هـ، رجب ٢٥٦هـ.
١٢- عبيد الله بن يحيى بن خاقان رجب ٢٥٦- ٢٦٣هـ.
١٣- الحسن بن مخلد بن الجراح ٢٦٣هـ، عزل في السنة عينها
١٤- سليمان بن وهب بن سعيد ذو الحجة ٣٦٣- ٢٦٤هـ.
١٥- الحسن بن مخلد ٢٦٤هـ، عزله الموفق في نفس السنة.
١٦- سليمان بن وهب بن سعيد ٢٦٤- ٢٦٥هـ.
١٧- اسماعيل بن بلبل ذو الحجة ٢٦٥، صفر ٢٧٧هـ.
١٨- أحمد بن صالح بن شيرزاد صفر ٢٧٧هـ عزل في نفس السنة.
١٩- عبيد الله سليمان بن وهب ٢٧٧ ربيع الثاني ٢٨٨هـ.
٢٠- القاسم بن عبيد الله ربيع الثاني ٢٨٨- ٢٩١هـ.
٢١- العباس بن الحسن الجرجرائي ٢٩١، ربيع الأول ٢٩٦هـ.
٢٢- علي بن محمد بن الفرات ربيع الأول ٢٩٦، ذي الحجة ٢٩٩هـ.
٢٣- محمد بن عبيد الله بن يحيى النخاقاني ذو الحجة ٢٩٩ محرم، محرم ٣٠١هـ.
٢٤- علي بن عيسى محرم ٣٠١، ذو الحجة ٣٠٤هـ.
٢٥- علي بن محمد بن الفرات ذو الحجة ٣٠، جمادي الأولى ٣٠٦هـ
٢٦- حامد بن العباس جمادي الاخرة ٣٠٦هـ ربيع الثاني ٣١١هـ.

٢٧- علي بن محمد بن الفرات ربيع الثاني ٣١١، ربيع الأول ٣١٢هـ.
٢٨- عبيد الله بن محمد الخاقاني ربيع الأول ٣١٢، رمضان ٣١٣هـ.
٢٩- أحمد بن عبيد الله الخصبي رمضان ٣١٣، ذو القعدة ٣١٤هـ.
٣٠- علي بن عيسى ذو القعدة ٣١٤، ربيع الأول ٣١٦هـ.
٣١- محمد بن علي بن الحسن (بن مقلة) ربيع الأول ٣١٦، جمادي الأول ٣١٨هـ.
٣٢- سليمان بن الحسن بن مخلد جمادي الأولى ٣١٨ رجب ٣١٩هـ.
٣٣- عبيد الله بن محمد الكلوذاني رجب ٣١٩، رمضان ٣١٩هـ.
٣٤- الحسين بن القاسم رمضان ٣١٩، ربيع الثاني ٣٢٠هـ.
٣٥- الفضل بن جعفر (ابي الفرات الثاني) ربيع الثاني ٣٢٠ شوال ٣٢٠هـ.
٣٦- محمد بن علي بن الحسن (ابن مقلة) شوال ٣٢٠، شعبان ٣٢١هـ.
٣٧- محمد بن القاسم بن عبيد الله شعبان ٣٢١، ذو القعدة ٣٢١هـ.
٣٨- أحمد بن عبيد الله بن سليمان الخصيب ذو القعدة ٣٢١، جمادي الأول ٣٢٢هـ.
٣٩- محمد بن علي بن الحسن (ابن مقلة)جمادي الأولى ٣٢٢، جمادي الأولى ٣٢٤هـ.
٤٠- عبد الرحمن بن عيسى بن الجراح جمادي الأولى ٣٢٤، جمادي الثاني ٣٢٤هـ.
٤١- محمد بن القاسم الكرخي جمادي الثاني ٣٢٤، رجب ٣٢٤هـ.
٤٢- سليمان بن الحسن بن مخلد جمادي الثاني ٣٢٤، رجب ٣٢٤هـ.
٤٣- الفضل بن جعفر بن محمد(ابن الفرات الثاني) ذو الحجة ٣٢٤، ربيع الثاني ٣٢٦هـ.
٤٤- محمد بن علي بن الحسن (ابن مقلة) ربيع الثاني ٣٢٦، شوال ٣٢٧هـ.
٤٥- الفضل بن جعفر بن محمد شوال ٣٢٧، ذو القعدة ٣٢٨هـ.
٤٦- أحمد بن محمد البربري رجب ٣٢٧، ذو القعدة ٣٢٨هـ.
٤٧- سليمان بن مخلد ذو القعدة ٣٢٨، شعبان ٣٢٩هـ.
٤٨- أبو الحسن أحمد بن محمد ابن ميمون شعبان ٣٢٩، رمضان ٣٢٩هـ.
٤٩- أحمد بن محمد البربري رمضان ٣٢٩، شوال ٣٢٩هـ.
٥٠- محمد بن أحمد الإسكافي القراميطي شوال ٣٢٩، ذو القعدة، ٣٢٩هـ.
٥١- محمد بن القاسم الكرخي ذو القعدة ٣٢٩، ذو الحجة ٣٢٩هـ.
٥٢- أبو عبد الله الكوفي ذو الحجة ٣٢٩، ربيع الثاني ٣٣٠هـ.
٥٣- أحمد بن محمد البربري ربيع الثاني ٣٣٠، جمادي الأولى، ٣٣٠هـ.
٥٤- محمد بن أحمد الإسكافي القراميطي جمادي الأول٣٣٠، جمادي الثاني ٣٣٠هـ.
٥٥- علي بن محمد بن علي ابن مقلة الثاني رمضان ٣٣١، صفر ٣٣٣هـ.
٥٦- محمد بن علي السامري صفر ٣٣٣- ٣٣٤هـ.

قائمة المصادر:

١- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، دار الطباعة، القاهرة، (١٢٩٠هـ- ١٨٧١م).

٢- ابن الجوزي، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والامم، حيدر آباد الدكن، (١٣٥٧-١٣٥٨هـ/١٩٣٨-١٩٣٩م)

٣- ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا العلوي (ت ٧٠٩هـ)، الفخري في الآداب السلطانية، تاريخ الدولة الإسلامية، دار صادر، بيروت- لبنان، (١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م).

٤- ابن العبري، ابو الفرج غريغوريوس بن هارون الملطي، (ت ٦٦٥هـ)، تاريخ مختصر الدول، تحقيق: انطوان صالحان اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت- لبنان، ١٩٥٨م).

٥- ابن العماد، ابو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت ١٠٨٩م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مطبعة المقدسي، (القاهرة، ١٣٥٠هـ- ١٩٣١م).

٦- ابن المعتز، ابو العباس عبد الله المرتضى، تصنيف أبي بكر الصولي، باعتناء. ب. لوين، النشريات الإسلامية، مطبعة المعارف (استانبول، ١٩٥٠م).

٧- ابن النديم، ابو الفرج محمد بن اسحاق بن ابي يعقوب النديم الوراق البغدادي (ت٣٨٣هـ)، الفهرست، باعتناء غوستاف فلوجل (لايبزك، ١٨٧١م).

٨- ابن تغري بردي، أبو المحاسن الدين يوسف بن تغري الظاهري، (ت٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، (القاهرة ١٣٣٨-١٣٧٥هـ/ ١٩٢٩-١٩٥٥م).

٩- ابن خرداذبة، ابو القاسم عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن خرداذبه (ت نحو ٣٠٠هـ)، المالك والممالك، باعتناء: دي خويه، (ليدن، ١٨٨٩م).

١٠- ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون التونسي الحضرمي (ت ٨٠٨هـ)، من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتاب اللبناني (بيروت- لبنان، ١٩٥٦- ١٩٦١).

١١- ــ، المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، (القاهرة، ١٩٥٨).

١٢- ابن سعيد المغربي، نور الدين ابو الحسن علي بن محمد بن المالك بن سعيد المغربي الغرناطي الأندلسي (ت ٦٨٥هـ)، المغرب في حلول المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، (مصر، ١٩٥٣م).

١٣- ابن كثير، عماد الدين ابو الفدا اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، البداية والنهاية في التاريخ، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٣٤٨- ١٣٥٨هـ- ١٩٢٩- ١٩٣٩م).

١٤- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن جلال الدين ابو العز مكرم بن نجيب الدين ابو الحسن علي بن احمد بن ابي القاسم ابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب، ط١، المطبعة الأميرية بمصر (بولاق، ١٣٠١هـ- ١٨٨٣م).

١٥- أبو الفداء الملك المؤيد عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن ايوب الشافعي (ت ٧٣٢هـ)، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبو الفداء) دار الكتاب اللبناني، (بيروت- لبنان، دون تاريخ).

١٦- أبو الفرج، الحافظ قدامة بن جعفر، كتاب الخراج وصفه الكتابه، نسخة مصورة عن مخطوطة مكتبة كوبريلي باستابول تحت رقم ١٠٧٢ ادبيات عام.
١٧- أبو يعلي، ابو الحسين محمد بن يعلي (ت٤٥٨هـ)، الأحكام السلطانية، (القاهرة، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م).
١٨- الأصفهاني، ابو الفرج علي بن الحسين، (ت ٣٥٦هـ)، الأغاني، طبعة الساسي، (القاهرة، ١٢٢٢هـ).
١٩- أمين، أحمد، ضحى الإسلام، الطبعة الأولى، (القاهرة، ١٩٣٣م).
٢٠- البخاري، ابو عبد الله محمد بن أبي الحسن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح، مطبعة دار احياء الكتب العربية، (القاهرة، دون تاريخ).
٢١- التنوخي، ابو علي المحسن ابي القاسم علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن ابراهيم بن تميم التوخي (ت ٣٨٤هـ)، جامع التواريخ، المسمى نشوار المحاضرة (أخبار المذاكرة)، الجزء الأول، باعتناء: مرجليوث، مطبعة أمين هندية، (القاهرة، دون تاريخ).
٢٢- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن احمد بن مهدي البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، أو مدينة السلام، مكتبة الخانجي، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٩٣١م).
٢٣- الدوري، عبد العزيز عبد الكريم، الجذور التاريخية الشعوبية، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٧م).
٢٤- ـــــ، العصر العباسي، مطبعة التفيض، (بغداد، ١٩٤٥م).
٢٥- ـــــ، النظم الإسلامي، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٠م).
٢٦- ـــــ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة المعارف (بغداد، ١٩٤٨م)، (بغداد، ١٩٤٥م).
٢٧- الدوري، عبد العزيز عبد الكريم، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، (دون مطبعة)، (دون تاريخ).
٢٨- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي الفارقي، (ت ٧٤٧هـ)، كتاب العبر في خبر من غبر صدر منه (٤) أجزاء حتى الآن الجزء الثاني تحقيق: فؤاد السيد، (الكويت، ١٩٦١م)، والرابع تحقيق: صلاح الدين المنجد، (الكويت، ١٩٦٣م).
٢٩- الريس، ضياء الدين، النظريات السياسية الإسلامية، (القاهرة، ١٩٦٩م).
٣٠- زامباور ادوارد فون، معجم الأنساب والأشراف الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة واخراج، زكي حسن ورفاقه، مطبعة جامعة فؤاد الأول (القاهرة، ١٩٥١م).
٣١- الزبيدي، محي الدين أبي الفيض السيد مرتضى الحسيني الواسطي (ت ١٢٠٥هـ)، تاريخ العروس على جواهر القاموس، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، (القاهرة، ١٣٠٦هـ).
٣٢- الزركلي، خير الدين الزركلي، الاعلام، مطبعة كوستاتوس، (القاهرة، ١٣٥٩هـ- ١٩٥٤).

٣٣- الصابي، ابو الحسن الهلال ابن المحسن بن ابراهيم بن هلال بن ابراهيم بن نهرون الصابي الحزبي (ت ٤٤٨هـ)، الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار احياء الكتب العربية، (القاهرة، ١٩٥٨م).

٣٤- الصالح صبحي، النظم الإسلامية، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، (بيروت- لبنان، ١٩٦٥م).

٣٥- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى عبد الله بن العباس بن محمد الصولي البغدادي، (ت٣٣٥هـ)، أخبار الراضي والمتقي، تاريخ الدولة العباسية من(٣٢٢- ٣٣٣هـ) نشره، هيدات، منشورات مدرسة اللغات الشرقية، مطبعة الصاوي، (القاهرة، د. ت).

٣٦- الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري (ت٣١٠هـ)، تاريخ الأمم والملوك، باعتناء دي خويه، بريل، (ليدن ١٨٧٩هـ).

٣٧- الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير، القلقشندي، أبو العباس أحمد (ت٨٢١هـ)، صبح الأعشى، طبع الجزء الأول والثاني في دار الكتب المصرية، (القاهرة، ١٩٢٢- ١٩٢٨م)، الأجزاء الباقية في مطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩١٤- ١٩١٨م.

٣٨- طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة العباسية، دار النفائس، ط٧، (بيروت- لبنان، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م).

٣٩- القرطبي، سعيد عريب، (١٩٨٢): صلة تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

٤٠- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (القاهرة، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م).

٤١- متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمود عبد الهادي ابو ريده، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، (القاهرة، ١٩٥٧م).

٤٢- المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، (ت ٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، (باريس، ١٨٦١- ١٨٧٦م).

٤٣- مسكويه، أبي علي بن محمد بن يعقوب، (ت ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: سيد كسروي جنس، ط١، مطبعة دار الكتب العلمية، (بيروت، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٠٣م).

٤٤- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد الحسني العبيدي، (ت ٨٤٥هـ)، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، مطبعة النيل، (القاهرة، ١٣٣٤- ١٣٣٦هـ).

٤٥- النبراوي، فتحية عبد الفتاح، تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، (دار المعارف، القاهرة، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٤٦- ياقوت الحموي، شهاب الدين ابو عبد الله ياقوت بن الرومي الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، باعتناء (وستنفلد، لايبرج)، ١٨٦٦- ١٨٧٠م.

٤٧- اليعقوبي، أحمد بن واضح (ت ٢٩٢هـ)، التاريخ الكبير أو تاريخ اليعقوبي، باعتناء. دي خويه، لايرن، ١٨٨٣م، كتاب البلدان، نشره دي خويه، بريل (ليدن، ١٨٩٢م).

List of sources:

1- Abdul Rahman bin Mohammed (808 H), Introduction, investigation: Ali Abdul Wahed Wafi, (Cairo, 1958).
2- Abu Al-Faraj, Hafiz Qudaamah ibn Jaafar, the book of the abscess and the description of the writing, a photocopy of the manuscript of the library Cobrelli Bastapol under No. 1072.
3- Abu Al-Fidaa Almwaid Imad Al-Din Abu Al-Fidaa Ismail bin Ali bin Mahmoud bin Mohammed bin Omar bin Shahenshah bin Ayub Al-Shafei (732 H.), Abbreviation in the news of human beings (the history of Abu Al-Fida) House of the Lebanese book, (Beirut-Lebanon, without a date).
4- Abu Yali, Abu Hussein Mohammed bin Yali, the provisions of the Royal, (Cairo, 1371 A.H – 1952 A.M).
5- Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad Ibn Abi Al-Hasan Ismail ibn Ibrahim Ibn Al-Mughayrah Al-Bukhari, (256 H), the right mosque, the House of Arabic Books Publishing House, (Cairo, No date).
6- Al-Dahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Mohammed bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz Al-Dahabi Al-Damari Al-Farqi, (747 H), Lessons in the best of dust issued (4) parts so far Part II Investigation: Fouad Sayyid, (Kuwait, 1961 AD), and the fourth investigation: Salah Al-Din Al-Munajjid, (Kuwait, 1963).
7- Al-Douri, Abdul Aziz Abdul Karim, Historical and Populist Roots, Dar Al-Taliah (Beirut, 1967).
8- ----------, Iraq's Economic History in the Fourth Hijri Century, Al-Ma'arif Press (Baghdad, 1948), (Baghdad, 1945).
9- ----------, Islamic Systems, Al-Ma'arif Press, (Baghdad, 1950)
10- ----------, Studies in the Late Abbasid Ages, (without printing press), (without date).
11- ----------, The Abbasid Era, al-Tafad Press, (Baghdad, 1945).
12- AlIsfahani, Abu Faraj Ali bin Hussein, (356 H.), songs, edition Sassi, (Cairo, 1222 H.).
13- Al-Jawzi, Abu Al-Faraj Abdul Rahman bin Ali bin Mohammed bin Ali Al-Jawzi (597 H), regular in the history of kings and nations, Hyderabad Deccan, (1357-1358 AH / 1938-1939AM).
14- AlKhatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali bin Thabit bin Ahmed bin Mahdi Al-Baghdadi (463 H), the history of Baghdad, or the city of peace, Al-Khanji Library, Press happiness, (Cairo, 1931).
15- Al-Maqrizi, Taqi Al-Din Abu Al-'Abbas Ahmad Ibn 'Ali Ibn' Abd Al-Qadir ibn Muhammad Al-Hassani Al-'Ubaidi (845H), Sermons and consideration in the mention of plans and effects, Nile Press, (Cairo, 1334 - 1336 H).

16- Al-Masoudi, Abu Al-Hassan Ali bin Al-Hussein bin Ali Al-Masoudi (346 H), Meadows of Gold and Minerals of Essence (Paris, 1861-1876).
17- Al-Mawardi, Abul Hasan Ali bin Mohammed bin Habib Al-Basri Al-Baghdadi (450 A), The Royal Rulings and Religious States, Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Printing Press and Sons in Egypt (Cairo, 1380 AH-1960 AD).
18- Al-Nabarawi, Fathia Abdel Fattah, History of Islamic Systems and Civilization, (Dar Al-Maarif, Cairo, 2008).
19- Al-Qurtubi, Said Oraib, the link of the history of Tabari, investigation: Mohammed Abul Fadl Ibrahim, Dar Al-Maarif, Cairo, (1982).
20- Al-Rayes, Ziauddin, Islamic political theories, (Cairo, 1969).
21- Al-Sabi, Abul Hasan Al-Hilal Ibn Al-Muhsin Ibn Ibrahim Ibn Hilal Ibn Ebrahim Ibn Nahrun Al-Sabi Al-Sabi (448H), The Ministers or Masterpiece of Princes in the History of Ministers, Achieved by: Abdul Sattar Ahmad Farraj, Dar Al-Ahwab Al-Arabiyya (Cairo, 1958).
22- Al-Sooli, Abu Bakr Mohammed bin Yahya Abdullah bin Al-Abbas bin Mohammed Al-Sule Baghdadi, (335H), Al-Radhi and Muttaqi, History of the Abbasid State (322-333 H), Published by Hedat, publications of the School of Oriental Languages, Al-Sawy Press, (Cairo, No date).
23- Al-Zubaidi, Mohiuddin Abi Al-Faydh, Mr. Morteza Al-Husseini Al-Wasti (1205 H), The History of the Bride on the Jewels of Al-Qamoos Dictionary, First Edition, Charity Printing Press, (Cairo, 1306 H)
24- Amin, Ahmad, Duha al-Islam, first edition, (Cairo, 1933).
25- Edward Von Zambauer, Dictionary of Genealogy and Governing Supervision in Islamic History, Translation and Directing, Zaki Hassan and his companions, Fouad I University Press (Cairo, 1951).
26- Ibn Al-Abri, Abu Al-Faraj Gregory bin Haroun Al-Malty, (658 H), A Brief History of the States, Investigation: Antoine Salhan Jesuit, Catholic Press, (Beirut - Lebanon, 1958).
27- Ibn Al-Atheer, Izz al-Din Abu Al-Hassan Ali bin Mohammed bin Mohammed bin Abdul Karim al-Shaibani (630 AH), complete in history, printing house, Cairo, (1290 AH - 1871 AD).
28- Ibn Al-Imad, Abu Al-Falah 'Abd Al-Hay Ibn Al-Imad (1089 AD), Nuggets of Gold in News of Gold, Al-Maqdisi Press, (Cairo, 1350 AH-1931 AD).
29- Ibn Al-Mu'taz, Abu Abbas Abdullah Al-Murtada, classification Abu Bakr Al-Sule, carefully. B. Lewin, Islamic Publications, Al-Maarif Press (Istanbul, 1950).

30- Ibn Al-Nadim, Abu Al-Faraj Muhammad Ibn Ishaq Ibn Abi Ya'qub Al-Nadim Al-Warraq Al-Baghdadi (383 H), cataloged by Gustav Flugel (Leipzig, 1871).
31- Ibn Al-Taqqqi, Muhammad Ibn Ali Ibn Tabtaba Al-Alawi (709 H), Honorary in the Royal Arts, History of the Islamic State, Dar Sadr, Beirut, Lebanon, (1380 AH - 1960 AD).
32- Ibn Katheer, Imad Al-Din Abu Al-Feda Ismail bin Omar bin Kathir Damascene (774H), the beginning and the end in history, Press happiness, (Cairo, 1348 – 1358A. H /1929 – 1939A. M).
33- Ibn Khaldoun, and the guardian of Abu Zeid Abdul Rahman bin Mohammed bin Mohammed bin Khaldoun Tunisian Hadrami (808H), from the book of lessons and the Court of Debutante and Khobar, House of the Lebanese Book (Beirut - Lebanon, 1956- 1961).
34- Ibn Kherdzabh, Abu Al-Qasim Abdullah bin Ahmed bin Abdullah bin Kherdzabh (300 H), the owner and kingdoms, cared for: De Khoya, (Leiden, 1889).
35- Ibn Manzoor, Jamal Al-Din Abu Al-Fadl Muhammad Ibn Jalal Al-Din Abu Al-Izz Makram bin Najib Al-Din Abu Al-Hasan Ali bin Ahmed bin Abi Al-Qasim Ibn Jabqa ibn Manzoor Al-Ansari (711 H.), Lesam of the Arabs, the princely printing press in Egypt (Boulak, 1301 AH-1883 AD).
36- Ibn Manzoor, Jamal Al-Din Abu Al-Fadl Muhammad Ibn Jalal Al-Din Al-Ansari, (711 AH), the tongue of the Arabs, the first edition, the princely press, (Paul, 1300 AH).
37- Ibn Said Al-Maghrabi, Noureddine Abu Al-Hassan Ali bin Mohammed bin Al-Mamlaks Ibn Said Al-Maghrabi Al-Andalusi (685 H), Morocco in Morocco's solutions, Inquiry: Shawki Deif, Dar Al Maaref (Egypt, 1953).
38- Ibn Tghari Bardi, Abu Al-Mahasin Al-Din Yusuf Ibn Tghari Al-Bashghawi Al-Dhaheri (874 H), The bright stars in the kings of Egypt and Cairo, the Egyptian House of Books, (Cairo 1338-1375 AH / 1929-1955 A. M).
39- Mesquia, Abu Ali Ibn Muhammad Ibn Ya'qub(421 H.), Experiences of Nations and Succession of Success, Achievement: Sayed Kesrawi Genus, 1st Floor, Dar Al Kotob Scientific Press, (Beirut, 1442H / 2003M).
40- Metz, Adam, Islamic civilization in the fourth century AH, translation: Mahmoud Abdul Hadi Abu Rida, the Committee of the author, translation and publishing, third edition, (Cairo, 1957).
41- Saleh Subhi, Islamic Systems, Dar Al-Ilm for the Millions, First Edition, (Beirut-Lebanon, 1965).
42- Tabari, Abu Jaafar Mohammed bin Jarir bin Zaid bin Khalid Tabari (310 H), the history of the nations and kings, Caring de Joue, Brill, (Leiden 1879 H).

43- Tabari, Abu Jaafar Mohammed bin Jarir, Qalqashendi, Abu Abbas Ahmad (821 H), Sobh Al-Ashi, printed the first and second part in the Egyptian House of Books, (Cairo, 1922-1928 M), the remaining parts in the printing press, Cairo, 1914-1918.

44- Tannoukhi, Abu Ali Al-Mohsen Abi Al-Qasim Ali bin Mohammed bin Abi Al-Fahm Dawood Ibn Ibrahim Ibn Tamim Al-Toukhi (384H), collector of dates, called the publication of the lecture (the news of the study), the first part, carefully: Margliot, Amin Indian Press, (Cairo , No date).

45- Taqoush, Muhammad Suhail, History of the Abbasid State, Dar Al-Nafees, 7th Floor (Beirut-Lebanon, 2009).

46- Yacoubi, Ahmed bin clear (284 H), the great history or the history of Yacoubi, carefully. De Juye, Learn, 1883, The Book of the Countries, published by De Juye, Brill (Leiden, 1892).

47- Yaqout Al-Hamwi, Shihab Al-Din Abu Abdullah Yaqout Ibn AlRumi Al-Hamwi Al-Baghdadi (626 H), Dictionary of Countries, Carefully (Westenfeld, Leiberg), 1866 – 1870.

48- Zarkali, Khair Al-Din Al-Zarkali, Information, Costatos Press, (Cairo, 1359 AH-1954AM).

Administrative Duties And Responsibilities of the Minister During Abbasside Era For Period (247-334A.H.) (861-945A. D.)

Assist. Teacher SAWSAN BAHJAT YOUNIS
University of Baghdad - College of Languages

ABSTRACT :

History of the ministry as we previously discussed , clarifies us , how had the ministers in more times power over caliphs , control on main positions and offices around Abbasside state , in addition to that become clear more numbers of ministers negatively affected on stability of matters and affairs in all over of the caliphate's lands

Also we possibly concluded from texts were inherited that position of ministry was sold , bought , such as to pay moneys to obtain them , besides to interfere compromise or relatives or kinship relations without regard occasionally to efficiency and ability to manage matters . We can to say sometimes that princesses made to cancel or not to pay attention to role and powers of the minister . As an example for aforementioned which done by IBN RAEQ who was given position of leadership of the army , treasury and to supervise on councils and media . And even he commanded to address , to announce for him on all tribunes and forums . Where IBN ALATHEER stated : Whereas since that time (324 A.H. / 946 A.D.) the divans were abolished and the minister did not check anything , but IBN RAEQ and his clerk review all cases .And in (334 A.H. – 946 A.D.) the ministry was ended , officially dismissed and clerks do in stead of them , after Bauhinias occupied Baghdad and controlled over authorities .

Keywords: Tasks, Responsibility, Administrative Minister, Abbasid Stat